

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطلبة:
بلوطار حنان
بن عبد الله خديجة

تحت عنوان:

دور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم

دراسة تحليلية لحالة الجزائر من 2000-2021

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الأستاذ
رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.د عبد الحفيظ بوخرص
مشرفا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.د رايح بلعباس
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.د مراد بوسعدية

السنة الجامعية: 2023/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِهْدَاء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي
الغالية حفظها الله وبارك في عمرها ،
إلى روح أبي الطيبة رحمه الله ،
إلى رفيق دربي في الحياة زوجي الذي
ساندني في مسيرتي الدراسية ،
إلى أعز أولادي مرام وآدم حفظهم الله.
وإهدائي الخاص إلى كل عائلتي
الكريمة.

بلوطار حنان

أهدي هذا العمل إلى الوالد الذي أسأل
الله تعالى أن يرحمه برحمته الواسعة،
إلى أمي العزيزة أطال الله في عمرها،
وإلى بناتي شهد، رحاب، ورزان
حفظهم الله،
إلى زوجي العزيز رفيق الدرب.

بن عبد الله خديجة

شكر وتقدير

تشكرنا وحمدنا الله أولا وأخيرا على فضله
ونعمته أن أهدانا وأمدنا بالعزم والصبر على
إنجاز هذا العمل ، كما نتقدم بجزيل الشكر
والتقدير لأستاذنا :

الدكتور بلعباس رابح

على إشرافه المتميز ودعمه المتواصل ،
ونصائحه القيمة تقديرا لجهده المبذول ولما
أولانا به من حسن المعاملة والتوجيه
والعون ، فله جميل ، نعجز عن الوفاء به
ونتوجه بالتحية والتقدير لكل من لقننا من
العلم حرفا .

ملخص:

تناولت هذه الدراسة دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2021 حيث أصبحت السياسة النقدية منذ القانون 90-10 تمارس دور التأثير في حجم المعروض النقدي وذلك وفق ما يتلائم مع الظروف الاقتصادية.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى الدور الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية للحد من التضخم بالإستناد على مجموعة من الأدوات المباشرة والغير مباشرة والتي تمارس البعض منها في الجزائر بشكل يتناسب مع طبيعة وخاصة إقتصادها ونذكر من هذه الأدوات معدل الإحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم ، وقد استطاعت هذه السياسة من التعامل مع هذه الظاهرة والتخفيف من خطورتها خلال الفترة من 2000 إلى 2021.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
/	الإهداء
/	شكر وتقدير
/	ملخص
/	فهرس المحتويات
/	قائمة الأشكال والجداول
أ	المقدمة العامة
1	الفصل الأول : الخلفية النظرية والمفاهيمية للتضخم
2	تمهيد
3	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التضخم
3	المطلب الأول : تعريف التضخم
4	المطلب الثاني : أنواع التضخم
9	المطلب الثالث: أسباب التضخم
11	المبحث الثاني: مظاهر وآثار التضخم
11	المطلب الأول : مظاهر التضخم
12	المطلب الثاني : آثار التضخم
16	المبحث الثالث : قياس التضخم
16	المطلب الأول : الرقم القياسي لأسعار المستهلك
16	المطلب الثاني : الرقم القياسي لأسعار التجزئة
16	المطلب الثالث : الرقم القياسي لأسعار المنتج
17	خلاصة الفصل
18	الفصل الثاني: مدخل عام للسياسة النقدية
19	تمهيد
20	المبحث الأول مفهوم السياسة النقدية ؛ أدواتها .
20	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
21	المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية
25	المبحث الثاني : إتجاهات وأهداف السياسة النقدية
25	المطلب الأول : إتجاهات السياسة النقدية
26	المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية
31	المبحث الثالث: عموميات حول السياسة النقدية من خلال المدارس
31	المطلب الأول: السياسة النقدية عند الكلاسيك
32	المطلب الثاني: السياسة النقدية عند كينز
34	المطلب الثالث: السياسة النقدية عند فريدمان
36	خلاصة الفصل

37	الفصل الثالث :دراسة فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم (دراسة تحليلية لحالة الجزائر من 2000 إلى 2021)
38	تمهيد
39	المبحث الأول: الأوضاع التضخمية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2021
39	المطلب الأول: تطور معدل التضخم من 2000 إلى 2010
40	المطلب الثاني: تطور معدل التضخم من 2011 إلى 2017
41	المطلب الثالث: تطور معدل التضخم من 2018 إلى 2021
43	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية المطبقة من طرف البنك الجزائري خلال الفترة 2000- 2021
43	المطلب الأول: الأدوات التقليدية للسياسة النقدية في الجزائر
45	المطلب الثاني: الأدوات الحديثة للسياسة النقدية في الجزائر
49	المبحث الثالث : تقييم فعالية السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم
49	المطلب الأول: تقييم سياسة إستهداف التضخم
50	المطلب الثاني: علاقة تطور الكتلة النقدية بمعدل التضخم
51	خلاصة الفصل
52	خاتمة
56	المصادر والمراجع

قائمة الأشكال و الجداول

أ. قائمة الجداول:

40	الجدول رقم (01) : معدلات التضخم في الجزائر من 2011 الى 2017
41	الجدول رقم (02) : معدلات التضخم في الجزائر من 2018 الى 2021
43	الجدول رقم (03) : يوضح تطور معدلات الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)
44	الجدول رقم (04) : تطور معدلات الإحتياطي الإجباري بالجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2021
46	الجدول رقم (05) : معدلات إسترجاع السيولة لبنك الجزائر الفترة من 2002 إلى 2021
47	الجدول رقم (06) : تطور معدلات تدخل بنك الجزائر بتسهيلات الودائع المغلة للفائدة خلال الفترة من 2005 إلى 2015
49	الجدول رقم (07) : معدل الإنحراف بين معدل التضخم الفعلي والمعدل المستهدف خلال الفترة من: 2010 إلى 2021
50	الجدول رقم (08) : علاقة تطور الكتلة النقدية بمعدل التضخم

ب. قائمة الاشكال

39	الشكل رقم (01) تطور معدل التضخم بالجزائر في الفترة 2000- 2010
40	الشكل رقم (02) تطور معدل التضخم بالجزائر في الفترة 2011- 2017
42	الشكل رقم (03) تطور معدل التضخم بالجزائر في الفترة 2018- 2021

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات لتحقيق الإستقرار والتوازن الإقتصادي العام ولكن نجاحها مرتبط بمدى دقة وحسن التعامل معها .

وفي الأوقات الحالية أخذت السياسة النقدية مكانة هامة من خلال دورها الحاسم في التأثير على مختلف التغيرات الإقتصادية ويظهر ذلك بوضوح من خلال الإرتباط بالمشاكل الإقتصادية كالتضخم ، فظاهرة التضخم التي لم تنجو منها إقتصاديات الدول المتقدمة ولا النامية فهو يعتبر أهم مؤشرات الوضع الإقتصادي لأي دولة فهو يزداد على إقتصاديات البلدان كلما توفرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية الإقتصاد ودفع مستويات الأسعار نحو الإرتفاع ،

كما له تأثيرات عديدة تؤدي إلى إنخفاض القيمة الحقيقية للنقد، تآكل القيمة الحقيقية للمدخرات ، وتقييد النمو الإقتصادي. ولهذا فإن التضخم يعتبر مشكلة إقتصادية كبيرة إذا لم يتم التحكم فيه بفعالية ، ولهذا السبب تسعى الحكومات والبنوك المركزية إلى مراقبته والسيطرة عليه من خلال السياسات النقدية والمالية .

ومن جهة أخرى وإذا تأملنا في طبيعة الإقتصاد الجزائري نجد أن الجزائر كغيرها من الدول النامية أو بالأحرى السائرة في طريق النمو تعمل على الحد من ظاهرة التضخم عن طريق منح إستقلالية لبنكها المركزي والحرية في التخطيط وتنفيذ السياسة النقدية بعيدا عن الضغوطات الحكومية والسياسية وكون الجزائر تعتمد كغيرها من الدول على السياسة النقدية فإن الحاجة تستدعي إلى البحث اليوم عن الكفاءة والفعالية لمحاربة هذه الظاهرة والتحكم في الكتلة النقدية بإنتهاج سياسة مالية فعالة.

أولا - إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق ولمعالجة موضوع الدراسة يمكننا صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) ؟

ثانيا: التساؤلات الفرعية:

وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع إرتأينا تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ ما هو مفهوم كل من السياسة النقدية والتضخم؟
- ❖ ما هو واقع وإتجاهات التضخم في الجزائر؟
- ❖ ما هو دور السياسة النقدية في مواجهة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2021؟

ثالثا - فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بصياغة عدد من الفرضيات كالآتي:

- ❖ اختلفت وجهات النظر الفكرية التي عالجت السياسة النقدية والتضخم.
- ❖ تؤدي السياسة النقدية دورا محوريا في معالجة ظاهرة التضخم.
- ❖ فعالية السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر .

رابعا - أهداف الدراسة:

- من خلال هذا البحث نحاول تحقيق مجموعة من الأهداف نذكرها فيما يلي:
- محاولة إبراز الدور الذي تلعبه السياسة النقدية من أجل الحفاظ على إستقرار المستوى العام للأسعار.
 - التعرف على سير عمل أدوات السياسة النقدية في محاربة التضخم.
 - التعرف على واقع التضخم في الجزائر من خلال فترة الدراسة .

خامسا - أهمية الدراسة:

لقد لخصنا أهمية هذه الدراسة في أن:

- معالجة مختلف المشاكل الإقتصادية وعلى رأسها التضخم.
- السياسة النقدية وسيلة فعالة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي.
- توظيف المدخرات النقدية وخدمة التنمية وعلى وجه الخصوص حالة الجزائر.

سادسا - أسباب إختيار الموضوع:

لقد أحصينا أسباب إختيار الموضوع في النقاط التالية:

- تكملة لمذكرة الليسانس التي كانت بعنوان: السياسة النقدية والسيولة البنكية حالة الجزائر من 1990-2007 للسنة الجامعية 2008/2009

- التوسع في المعلومات والحقائق حول التضخم والسياسة النقدية والتعمق في مفاهيمهما.
- توضيح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 إلى 2021).

سابعاً - حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: يقتصر الإطار المكاني على دراسة السياسة النقدية والتضخم في الجزائر
- الحدود الزمانية: الإطار الزمني يتمثل في فترة الدراسة والتي حددت ما بين (2000-2021)

ثامناً - منهج الدراسة:

نظراً لحدثة الدراسة وأهميتها وأهدافها تم الإعتماد على:

* المنهج الوصفي التحليلي:

مراجعة المادة العلمية التي عنيت بالتأصيل النظري لمفهوم السياسة النقدية ودورها في مكافحة التضخم، وهذا بتحليل مختلف المؤشرات الإقتصادية في الجزائر بالرجوع إلى مختلف التقارير الرسمية المنشورة في الجريدة الرسمية والإعتماد على تقارير وإحصائيات بنك الجزائر والقيام بتحليل بياناتها وإسقاطها على موضوع الدراسة وإستنتاج مختلف النتائج.

تاسعاً - الدراسات السابقة:

- الدراسة الموسومة بـ "دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر" للباحث عمران وليد ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي ، 2014 ، تناول صاحب هذه الدراسة الإشكالية التالية: مادور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر؟ وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج أهمها : لكي يتحقق النجاح الكامل للسياسة النقدية يجب توفير مجموعة من الشروط الهيكلية والظرفية مثل تطوير النظام المالي وخبراته في إدارة السيولة النقدية، بالإضافة إلى إختلاف السياسة النقدية من دولة إلى أخرى ومن نظام لآخر ففي الجزائر هناك غياب الوعي المصرفي والمالي.
- الدراسة الموسومة بـ "دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية"، للباحث حدادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية: ماهو واقع السياسة النقدية والمالية في الجزائر ومدى فعاليتها في الحد من إرتفاع معدلات التضخم؟

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تم دراسة السياسة النقدية من خلال العديد من المدارس وأن هناك أهداف عديدة لها من بين أهمها العمل على إستقرار المستوى العام للأسعار كما تركز على نوعين من الادوات.

عاشرا – هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاث (03) فصول حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى:
* أهم المفاهيم المتعلقة بالتضخم، أنواعه، أسبابه، مظاهره وآثاره ، إضافة إلى قياس التضخم.

أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه:
* السياسة النقدية ويشمل هذا الفصل على مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية ، أدواتها ، إتجاهاتها، أهدافها والمدارس المفسرة لها.

وفي الفصل الثالث قمنا بدراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم حالة الجزائر من 2000 إلى 2021، وذلك من خلال التطرق إلى دراسة تطور معدل التضخم، ادوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر وأخيرا تقييم دور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم.

الفصل الأول

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر التضخم واحد من أهم مؤشرات الوضع الإقتصادي لبلد ما مثله مثل أي ظاهرة إقتصادية، نظرا لما يخلفه من الآثار السلبية من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية وبالتالي يجب السيطرة عليه قبل أن يصل إلى مستوى الخطورة ، وهو يزداد على إقتصاديات البلدان كلما توفرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الإقتصاد وهذا ما أدى إلى تعدد السياسات والوسائل الموجهة لمعالجة هذه الظاهرة. ولذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم الجوانب النظرية للتضخم وتتمثل في:

- مفاهيم عامة حول التضخم

- مظاهر وآثار التضخم

- وسائل مكافحة ظاهرة التضخم

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التضخم

يعتبر التضخم من بين الظواهر الأكثر شيوعا في وقتنا الحالي ، ورغم اخطار هذه الظاهرة فإن المشكلة ليست في التضخم وإنما في كيفية التحكم فيه.

المطلب الأول : تعريف التضخم

لقد أصبحت ظاهرة التضخم معقدة جدا وخاصة بعد التقدم الإقتصادي و الإجتماعي الذي نعيشه اليوم وهناك عدة تعاريف للتضخم نذكر منها :

- التعريف الأول :

هو كل زيادة في التداول النقدي ينتج عنها زيادة في الطلب الكلي من خلال العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار¹.

- التعريف الثاني :

هو مجموعة من الظواهر لكل منها صفة أو صفات وأن أنواع التضخم المختلفة التي تمثل مجموعة من الظواهر لا تتفق مع بعضها البعض بل هناك إحتمال لتعارضها وتضادها، فالتضخم الداخلي مثلا قد لا يعني بالضرورة تضخما نقديا (زيادة كمية النقود) وكذلك لا يتضمن التضخم النقدي تضخما سعريا (الزيادة في مستوى الاسعار)².

التعريف الثالث:

حسب تعريف كورتير التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها القيمة الحقيقية لوحدة النقد بالإنخفاض عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع ، فحسب تعريف كورتير فإن التضخم هو إنخفاض قيمة النقود وفي نفس الوقت إرتفاع الأسعار وهذا التعريف جد واقعي ، أي كلما ترتفع الأسعار يؤدي إلى إنخفاض في قيمة النقود. ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا التوصل إلى :

أن التضخم هو الإختلال الحاصل في جميع القطاعات وعدم التكامل بين الطلب والعرض الكلي، الأجور، الإنتاج، وهذه الإختلالات تكون عامل في إرتفاع المستوى العام للأسعار و إنخفاض القوة الشرائية للنقود.

¹ هتهات السعيد، بختي إبراهيم "دراسة قياسية تنبؤية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2002-2020)" ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية العدد 02 (ديسمبر 2020) ، ص233

² مجدي عبد الفتاح سليمان ، علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة 2002، ص 21.

المطلب الثاني : أنواع التضخم

للتضخم أنواع عديدة يمكن تحديدها من حيث قوته، موقف الحكومة منه، من حيث المصادر والأسباب والظروف المساعدة له ومن حيث القطاعات الاقتصادية كالاتي:

1-أنواع التضخم من حيث قوته

يصنف التضخم من حيث قوته إلى:

1-1- التضخم الجامح:

هو أخطر أنواع التضخم بسبب ارتفاع الأسعار بمعدل كبير جدا وتتناقص فيه قيمة العملة حتى تصبح قيمة زهيدة .

وهو تضخم تصاعدي وترتفع فيه الأسعار والأجور شيئا فشيئا، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغوط على الأسعار وبذلك فإن هذا النوع من التضخم يغذي نفسه بنفسه.

إن وقوع هذا النوع من التضخم إجمال نادر ، ونشأ هذا التضخم نتيجة لـ:

- إنهيار النشاط الإقتصادي.

- عدم مقدرة الحكومة على ضبط الأمور.

- الحرب المدمرة.

لجوء الحكومة إلى تخفيض قيمة العملة بشكل حاد، وذلك للتخلص من إلتزاماتها الخارجية خاصة وإن كانت ناشئة بسبب الحرب، ومثال على هذا التضخم نذكر:

*ما شهدته العراق عقب الإحتلال الأمريكي له من ارتفاع في الأسعار وتراجع قيمة العملة.

1-2- التضخم الزاحف أو المتسلق:

نعني به الإرتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل متوسط، وفي هذا النوع من التضخم هناك إختلاف بين الإقتصاديين حيث يرى بعضهم أنه إرتفاع بسيط في الأسعار (نسبة معينة) ، أي أنه ترتفع أسعار السلع قبل إرتفاع أسعار المواد مما يؤدي إلى زيادة الأرباح وبالتالي هذا يدفع رجال الأعمال إلى زيادة الإستثمارات.

إن سبب هذا التضخم هي الآثار التراكمية الشديدة، كما أنه يتضاعف بسرعة ويؤدي إلى التضخم الشديد الجامح.

ويسبب هذا النوع من التضخم مايلي :

- الزيادة الطبيعية للسكان وتطور إحتياجاتهم (زيادة في عرض السلع والخدمات).
- تمويل قسم من الإنفاق العام (إصدار النقود).
- تأخر إستجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب الفعال.

ويتسم هذا النوع من التضخم بحدوث إرتفاع بطئ ولكنه مستمر في مستوى الأسعار.

2- أنواع التضخم من حيث موقف الحكومة منه¹ :

في هذا النوع تتدخل الحكومة في الإقتصاد وذلك لمعالجته والقضاء على الأسباب المؤدية له ، وينقسم إلى :

2-1-التضخم المكبوت (المقيد) :

وهو حالة يظل فيه المستوى العام للأسعار ثابتا بوسيلة أو بأخرى، أي أن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن أن يسبب إرتفاع في الأسعار في مرحلة لاحقة.

ويحدث التضخم المكبوت في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات وبخاصة عندما تصدر الدولة نقودا وتضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية (القطع النادر)² ، والمنطقي في هذه الحالة أن ترتفع الأسعار لكن الدولة المسيطرة على الإقتصاد تلجأ إلى التحديد الإجباري لأسعار السلع والخدمات بأقل من السعر الذي يمكن أن يسود في حال تفاعل العرض والطلب بشكل حر دون تدخل من الدولة،

ولمواجهة زيادة الطلب تقوم الدولة بتحديد حصص إستهلاكية (مخصصات) لكل فرد من السلع والخدمات، وهذا ما يسمى بالتضخم المكبوت³.

وعندما تلغي الدولة قرار التسعير الإجباري للسلع والخدمات، فإن القوة الشرائية المتاحة للأفراد تتحول إلى طلب فعال يؤدي إلى حدوث تضخم كبير وإرتفاع إنفجاري للأسعار.

2-2-التضخم الطليق:

وهذا التضخم عكس التضخم المكبوت، حيث أن الحكومة هنا لا تتدخل لمنع إرتفاع الأسعار فيترك حرا، فتظهر نتيجة لإرتفاع الأسعار شيئا فشيئا ويتميز هذا التضخم بإرتفاع سافر للأسعار والأجور والنفقات، وذلك دون أي تدخل من السلطات.

¹ وضاح نجيب، مرجع سابق، ص 04

² مروان عطوان، مقاييس إقتصادية: النظريات النقدية، ط1- دار البحث للطباعة والنشر، 1989، ص 179.

³ إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في العلوم الإقتصادية - ط1- دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص154.

وبالتالي مطالبة العمال برفع الأجور بناء على إرتفاع الأسعار، يدفع المستثمرين والمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطية التكاليف وهذا بدوره يؤدي إلى إرتفاع أسعار الحاجيات الإستهلاكية¹.

3- أنواع التضخم من حيث المصادر والأسباب والظروف المساعدة

ونجد فيه الأنواع التالية:

3-1- التضخم الطبيعي الإستثنائي² :

وهو تضخم غير إعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالزلازل، والبراكين، أو إنتشار الأوبئة والأمراض، أو بسبب الفيضانات والأعاصير...، فهذه الظروف وغيرها قد تكون حافزا لظهور الإتجاهات التضخمية وإنتشارها، كما حدث نهاية سنة 2004 إثر الزلزال والمد البحري لتسونامي الذي أصاب دول جنوب شرق آسيا، حيث إرتفعت الأسعار إلى مستويات خيالية تصل إلى آلاف الأضعاف.

3-2- تضخم الطلب:

هو إرتفاع في مستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات على العرض الكلي (عجز الميزانية العامة للدولة) حيث هنا تزيد إنفاقات الحكومة على إيراداتها فتضطر إلى زيادة الكتلة النقدية.

3-3- تضخم التكاليف:

وينشأ هذا النوع من التضخم عندما يكون السبب في إرتفاع الأسعار هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الناتج الحدي لها³.

وبفضل النقابات العمالية القوية تؤدي إلى الزيادة السريعة في مستويات الأجور، أي إرتفاع مستويات الأسعار عندما لا يقابل هذه الزيادة إنتاجية في العمل خاصة في بعض القطاعات الرئيسية داخل الإقتصاد الوطني

إضافة إلى توفر إتحادات أرباب أعمال قوية في سوق السلع ، ويؤدي إرتفاع مستويات الأسعار إلى إنخفاض القوة الشرائية للأجور الإسمية، ما يدفع النقابات العمالية إلى التدخل عن طريق المساومة ورفع الأجور الإسمية لأعضائها لتصل بها إلى مستواها الحقيقي السابق، ومن ثم سيعمل أرباب الأعمال إلى نقل عبئ الزيادة في الأجور إلى المستهلك عن طريق رفع أسعار منتجاتهم.

¹ وضاح نجيب رجب، مرجع سابق، ص 12.

² غازي حسين عناية، التضخم المالي - ط1 - مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 63.

³ جمال خريس، أيمن أبو خضير، عماد خصاونة، النقود والبنوك - ط1- دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، 2002، ص 129.

ويطلق مفهوم تضخم الأجور على العامل الأول الذي تسبب في إنتقال دالة العرض الكلي وما نجم عنه في مستويات الأجور، تمييزاً له عن تضخم الأرباح الذي تسبب عن العامل الثاني أي قوة إتحادات أرباب الاعمال في نقل عبئ الزيادة في الأجور إلى المستهلك، وعلى ذلك يعتبر تضخم التكاليف عبارة عن مزيج من تضخم الأجور وتضخم الأرباح، وفي الحقيقة فإن ليس من السهل دوماً تصحيح ومعالجة التضخم الناشئ عن التكاليف، وعادة ما يصعب فصله عن التضخم بالطلب فإرتفاع الأجور أو الأرباح يرتفع عائد الأعران الإقتصاديين، وبالتالي يزداد الطلب على السلع الإستهلاكية والإستثمارية وعلى العكس فإرتفاع الطلب لا يمكن أن يؤثر على تكاليف الإنتاج.

3-4- التضخم المستورد¹ :

يوجد هذا النوع من التضخم في البلدان الصغيرة والنامية، والتي تستورد معظم السلع والخدمات من الخارج فنتيجة لإرتفاع الأسعار في الدول المصنعة ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة، ويمكن حساب نسبة التضخم المستورد كما يلي:

التضخم المستورد = (قيمة الواردات/قيمة الناتج الوطني الإجمالي) × التضخم العالمي.

مثال: إذا إفترضنا أن قيمة الواردات لدولة ما في سنة 2005 تساوي 5 بليون دولار، وأن الناتج الوطني الإجمالي يساوي 25 بليون دولار وأن التضخم العالمي 12% فإن التضخم المستورد في هذه الدولة لعام 2005 يكون:

$$12 \times 25/5 = 2.4\%$$

أي أن التضخم العالمي 12% يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار للدولة تعادل 2.4% بالإضافة إلى الزيادة الناجمة عن أسباب محلية في الدولة.

3-5- التضخم الذاتي² :

وهو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية ، لا يرجع لعوامل فائض الطلب إنما إلى إرتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية كما حصل هذا في الولايات المتحدة ما بين 1960-1975 ، حيث شهدت هذه الفترة إرتفاعات متوالية لمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق.

¹ إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 152.

² بوشاشي بوعلام، الأمين الأمين في الإقتصاد- ط1 - دار العجدية العامة، الجزائر، بدون سنة، ص237.

3-6-التضخم الدوري (الحركي)¹ :

وهو سمة من سمات النظام الرأسمالي بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة كالأزمات الإقتصادية التي تحدث عادة بين فترة وأخرى.

4- أنواع التضخم من حيث القطاعات الإقتصادية

هناك من يحدد بعض أنواع التضخم حسب القطاعات الإقتصادية إلى:

4-1-التضخم السلعي:

وهذا النوع من التضخم يصيب قطاع صناعات الإستهلاك، وهو يعبر عن زيادة نفقة الإنتاج الإستثمارية على الإدخار.

4-2-التضخم الربحي:

يحدث هذا النوع من التضخم عندما تحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو الأجور في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست محددة بسقف معين على عكس الأجور التي تكون في حدود معتبرة وفق درجات معينة وتكون محددة بسقف.

4-3-التضخم الرأسمالي:

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع الإستثمار وعبر عن زيادة قيمة سلع الإستثمار على نفقة إنتاجها، وبالتالي تحدث أرباح كبيرة في كلا من قطاعي الإستهلاك و الإستثمار.

4-4-التضخم الداخلي:

وهذا يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج ومن ضمن تلك النفقات إرتفاع الأجور للعمال وكذلك تكاليف الحصول على الموارد الأولية وغيرها من العوامل المسببة في زيادة هذه النفقات².

4-5-التضخم الأجرى:

وهو التضخم الذي ينشأ بسبب التوسع في زيادة الأجور، مما يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي.

¹ عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية - ط1 - دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص459.

² غازي حسين عنابة، مرجع سابق ، ص 63

4-6- التضخم الإنفاقي:

وهو التضخم الذي ينشأ بسبب الزيادة في الإنفاق العام والفردى مما يؤدي إلى تضخم إنفاقي كبير يسبب عجز في الميزانية العامة¹.

ورغم ذلك فإن الكثير من المراجع تولي إهتمامها الأكبر في تقسيم أنواع التضخم إلى أربعة أنواع رئيسية وهي:

أ- التضخم الطليق.

ب- التضخم المكبوت (المقيد).

ج- التضخم الزاحف.

د- التضخم الجامح.

المطلب الثالث: أسباب التضخم: للتضخم عدة أسباب يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

1- تضخم الطلب:

يكون سببه الزيادة في الطلب النقدي الكلي والذي يمكن أن يتحقق نتيجة توسع السلطة النقدية (البنك المركزي) في زيادة عرض النقود من خلال زيادة الإصدار النقدي، كما أنه يمكن أن يتحقق من خلال التوسع في الإئتمان المصرفي (نقود الودائع وبذلك يزداد الطلب النقدي على السلع والخدمات نتيجة زيادة عرض النقود وترتفع بذلك الأسعار، وهذا النوع من التضخم يتضمن زيادة في الدخل النقدية التي تؤدي إلى زيادة الطلب النقدي الناجم عن زيادة عرض النقد بالشكل الذي يقود إلى زيادة الأسعار وحصول التضخم الذي يكون سببه ومصدره الطلب².

2- تضخم العرض:

وهذا التضخم مصدره العرض المرتبط بارتفاع تكاليف الإنتاج حيث أن ارتفاع أسعار مستخدمات العملية الإنتاجية سواء كانت الأجور التي تدفع للعمال أو أسعار مستلزمات الإنتاج أي أسعار المواد الخام والمواد الأولية نصف أو شبه مصنعة والمستخدمة في الإنتاج .

حيث أن أجور العمال يمكن أن ترتفع من خلال سياسة الدول وإجراءاتها أو من خلال سعي العمال برفع هذه الأجور عن طريق نقابات العمال وهو الأمر الذي يدفع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ذلك³.

¹ وضاح نجيب رجب، مرجع سابق، ص 32

² فليح حسن خلف، الإقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، عمان، 2007، ص 315.

³ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 316 .

3-التضخم المستورد: ويتمثل في إرتفاع السلع والموارد المستوردة من الخارج والداخلية في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى إرتفاع تكاليف إنتاج السلع وبالتالي فرض أسعار أعلى عليها¹. فالدول الصغيرة المنفتحة على العالم ليس لها أي دور في تحديد أسعار السلع التي تستوردها ولا تستطيع أن تؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره .

4-التضخم الهيكلي: وهو التضخم الذي يكون سببه إختلال في الهيكل الإنتاجي في الإقتصاد وبالذات في الدول النامية حيث ترتفع الأهمية النسبية لقطاع معين وتنخفض الأهمية النسبية لمعظم القطاعات والنشاطات الإقتصادية في توليد الإنتاج، وبذلك تضعف قدرة الإقتصاد على توفير العرض من المنتجات التي تلبي الإحتياجات ، والذي يعني عدم التناسب بين الأنواع التي يتم عرضها من المنتجات وكميتها مع الأنواع التي يتم طلبها وكميتها، وهو ما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار في الحالات التي تحقق فيها زيادة في الطلب على العرض وهو ما يعني حصول التضخم².

¹ ثامر علوان المصلح، علم الإقتصاد الجزئي والكلّي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص258.
² خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلّي، دار وائل للنشر، عمان ، 2005، ص 260.

المبحث الثاني: مظاهر وآثار التضخم.

هناك بؤادر عديدة للتضخم نستخلصها في النقاط التالية:

المطلب الأول : مظاهر التضخم:

1- الإرتفاع العام المتواصل في مستوى الأسعار(إنخفاض القوة الشرائية)

إن في هذه الخاصية تأكيد على أن التضخم ليس بالظاهرة المؤقتة وليس لها صفة موسمية كذلك كما أن هذا الإرتفاع لا يحصل في أسعار جميع السلع والخدمات في وقت واحد بنسب. يرجع إلى ضعف الثقة لهذه العملة نظرا لتدهور قوتها الشرائية فتكثر عمليات التخلص منها والإحتماء بالذهب بإعتباره يؤدي وظيفته كمستودع للقيمة أو الثروة في مثل هذه الحالات ومتساوية بل بعضها ومنها ينتقل إلى غيرها كل حسب أهميتها وعلاقتها بإنتاج وتبادل السلع والخدمات.

2- إرتفاع أسعار الذهب بالعملة المحلية:

هذا ما يؤدي إلى إرتفاع أسعار الذهب أثناء التضخم لأن ما يحمله الذهب من صفات سلعية تجعله خاضعا لتأثير الزيادة في الطلب كبقية السلع لما يميز الذهب عن غيره من السلع هو أن الإرتفاع في الأسعار غالبا ما يتجاوز الإرتفاع في أسعار السلع الأخرى، والسبب يكمن في الصفات والوظائف النقدية التي يتمتع بها الذهب والتي أهلته نفسيا وتاريخيا أكثر من غيره بإعتباره أفضل بديل عن النقود في فترات التضخم لذلك فإن معدلات الزيادة في الطلب عليه عادة ما تفوق معدلات الزيادة في الطلب على السلع الأخرى عند إنتشار التضخم¹.

3- إرتفاع أسعار العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية:

إن مجرد ظهور التضخم وإستمراره لا يبرر إنخفاض قيمة العملة المحلية إتجاه العملات الأجنبية عندما تتجه معدلات التضخم بين الدول نحو التعادل مع ثبات العوامل الأخرى أو حيادها فإن أسعار صرف العملات إتجاه بعضها تتجه نحو الإستقرار ، بهذه العملات يحصل بمعدل متساوي ولكن عندما يرتفع معدل التضخم في دولة بشكل ما يصبح فيها أعلى مما هو عليه في الدول الأخرى وتعرض عملة هذه الدولة للإنخفاض مقابل العملات الأخرى، إضافة لذلك قد ترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة لزيادة الطلب عليها مقابل العملة المحلية عندما تتسع عمليات إستبدال العملة المحلية (الضعيفة من

¹ شيخة سفيان، مشاكل التضخم في الجزائر، رسالة دكتوراه، تخصص مالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2003، ص:118-120.

جراء التضخم) بالعملات الأجنبية(القوية بسبب إنخفاض التضخم) بهدف التخلص من مخاطر إستمرار الإنخفاض في قيمة العملة المحلية.

4- إرتفاع أسعار الأصول الحقيقية (كالأراضي، المباني...):

إن الإحتفاظ بالنقود في فترات التضخم يعرض حاملها لتناقص قيمتها وخسارة جزء متزايد من قوتها الشرائية ولتجنب ذلك يلجأ الأفراد إلى شراء الأصول الأخرى نظرا للإرتفاع المستمر في الطلب عليها مما يزيد من حدة الإرتفاع في أسعار المباني، الأراضي....وإنتشار عمليات المضاربة بها (شراؤها ثم الإنتظار بهدف بيعها بأسعار أعلى) لذلك تبحث رؤوس الاموال عن مجالات الإستثمار ذات الإيراد المضمون والسلع ومن المعروض أتم شراء الأراضي والمباني هو من هذا النوع الأخير من مجالات الإستثمار¹.

المطلب الثاني : آثار التضخم

ظاهرة التضخم تخلق العديد من الآثار الإقتصادية والإجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عملية التنمية الإقتصادية نذكر منها :

1- الآثار الإقتصادية

يؤثر التضخم بشكل كبير على الإقتصاد الوطني من خلال الإستمرار في إرتفاع الأسعار دون أن يصاحبه زيادة في الإنتاج، وهذا يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود وإنخفاض قيمتها في الخارج مما ينتج عنه أزمات إقتصادية وخيمة. وتتمثل أهم الآثار الإقتصادية فيما يلي² :

1-1- أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني الحقيقي:

الدخل الوطني الحقيقي يتكون من مجموع السلع والخدمات التي نحصل عليها من خلال الدخل النقدي . خلال فترة التضخم يتوالى إرتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق إرتفاع الدخل الحقيقي، وكلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج المستوى الكامل كلما تضائل معدل النمو الحقيقي ، لذلك فإن في فترات التضخم يتركز الإهتمام على الدخل الحقيقي لأن إرتفاع الأسعار بإستمرار يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود، وبعدها ينصب الإهتمام حول كمية النقود التي يتحصل عليها الفرد كدخل له ومحاولة التعرف على كمية السلع والخدمات التي يمكن له أن يتحصل عليها جراء هذا الدخل¹ .

¹ مروان عطوان، مرجع سابق، ص:12.

² أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود مالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005-2006 ص33-35.

1-2- أثر التضخم على العملة:

يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملية وإضعاف الحافز على الإدخار حيث تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمخزن للقيمة إذا إتجهت قيمتها إلى تدهور مستمر، ومن هنا يزيد لديهم أرصدة نقدية يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة وعقارات².

1-3- أثر التضخم على الأشخاص الإقتصاديين:

التضخم لا يعني تخفيض القدرة الشرائية بقدر ما يعني تخفيض القوة الشرائية لحائزي النقود ويتحقق الإنخفاض في القدرات الإقتصادية للأفراد بصورة متفاوتة. حتى أن البعض إعتبره جريمة إجتماعية فتأثيره على توزيع المداخل ليس محايد حيث يعيد التوازن لصالح الأشخاص الإقتصاديين الأكثر قوة على حساب غيرهم من الضعفاء³.

1-4- أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الإقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى لأن الإرتفاع في مستويات الأسعار، الأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للإستهلاك أو التي تتمتع بخاصية المضاربة سوف تنجذب إليها رؤوس الاموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والإستثمارية، والتي هي أساسية لتحقيق النمو الإقتصادي ويمكن التصور هنا أن الصناعات الأساسية والثقيلة سوف تتجمد إذ أنها تتحمل عبئ إرتفاع الأجور داخل القطاع لمواجهة النفقات المعيشية التي يعاني عمالها منها في نفس الوقت هي لاتجد الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية ، كما أنها تحتاج لفترة طويلة نسبيا حتى تظهر نتائج أعمالها وكل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية التي تسود في السوق ونتيجة لذلك يصبح الإقتصاد يعاني من معدلات بطيئة في النمو⁴.

1-5- أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يمارس التضخم تأثيرا ضارا على وضع ميزان المدفوعات إذ أن زيادة الدخول التي تتولد أثناء فترة التضخم يؤدي إلى زيادة الإستيراد إذا كان الإنتاج المحلي لا يواكب الزيادة في الدخول، ويزداد التأثير عندما تكون مرونة الطلب السعرية على الإستيراد مرتفعة إضافة إلى أن في فترات التضخم تكون السلع

¹ رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع ، عمان، 2013 ، ص23.

² هتهات السعيد، مرجع سابق، ص44.

³ رجاء الربيعي، مرجع سابق ، ص 24 .

⁴ هتهات السعيد، مرجع سابق، ص 46.

المحلية ذات أسعار أعلى من السلع في الخارج مما يؤدي إلى تفضيل السلع الأجنبية محل المحلية كونها تمتلك ميزة سعرية وهذا ما يؤثر على وضع ميزان المدفوعات¹ ، ويزداد تأثيره عند قيام الحكومة بوضع ضوابط تحد من الزيادة على الإستيراد والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية، وحدوث إرتفاعات متوالية في مستويات أسعار السلع المحلية في ظل محدودية الكميات المعروضة منها² .

1-6- أثر التضخم على التجارة الخارجية:

من خلال العجز في ميزان المدفوعات يمكن أن يحدث إختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية الخارجية (العملة الصعبة) ، وهذا ما سوف ينعكس على التجارة الخارجية والنظم النقدية الداخلية لكافة البلدان المتكاملة في الإقتصاد العالمي من خلال تحركات رؤوس الأموال أو من خلال المشاريع الدولية. حيث يمكن أن تنتقل المظاهر التضخمية من دولة إلى أخرى عن طريق المبادلات الدولية ، عندما ترتفع تكاليف الإنتاج الداخلي بإرتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة وبالتالي إرتفاع أسعار المنتجات المحلية.

1-7- أثر التضخم على الإيداع والإستثمار والإستهلاك :

يؤدي إنخفاض المداخيل الحقيقية إلى إنخفاض الإيداع لأن معظم الدخل النقدي سيوجه إلى الإستهلاك نتيجة لإرتفاع أسعار السلع لذلك الميل الحدي للإستهلاك على حساب الميل الحدي للإيداع وهذا بدوره سيؤدي إلى إنخفاض الإستثمار ونمو الناتج الوطني وعدم كفاية المدخرات لتمويل الإستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الإستهلاكية خاصة عندما تكون أسعار الفائدة سلبية (إنخفاض سعر الفائدة على ودائع الإيداع و إرتفاع تكلفة الإستثمار نفسه)³ .

ومنه فإن التضخم يؤثر سلبا على قدرة الدولة على جلب الإستثمارات الأجنبية حيث ترتفع أسعار العقارات ، المواد الأولية وأجور العمال مما يترتب عليها إرتفاع تكاليف المشاريع الجديدة ومن ثم يقل ربح هذه المشاريع وعدم قدوم الدول الأجنبية للإستثمار.

2- الآثار الإجتماعية

هناك تأثيرات إيجابية وسلبية على فئات المجتمع في آن واحد ويمكن التعرض لأهم الآثار المختلفة للتضخم في ما يلي⁴ :

¹ رجاء ربيعي، مرجع سابق، ص25.

² الروبي نبيل، نظرية التضخم - ط 2 - مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1984 ، ص345-346.

³ محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي ، دار المسيرة ، عمان ، 2007 ، ص 160.

⁴ محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق، ص 160-161.

2-1- أثر التضخم على توزيع الثروة:

خلال فترة التضخم يتم إعادة توزيع الثروات في المجتمع بشكل قد يكون عشوائياً والتغيرات في الملكية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في المداخل الحقيقية فالأفراد الذين إنخفضت مداخيلهم الحقيقية نتيجة الإرتفاع المستمر في الأسعار قد يقومون بالتصرف في ثرواتهم الحقيقية بالبيع وذلك للحفاظ على مستوى معين من الإستهلاك كانوا قد إعتادوا عليه من قبل ومثال ذلك أصحاب الأراضي والعقارات السكنية مما يشجعهم أكثر على ذلك هو إرتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدل الإرتفاع العام للأسعار وبذلك تنقل ملكية هذه الأصول الحقيقية من فئات تناقصت دخولها إلى فئات تزايدت مداخيلها الحقيقية¹.

2-2- هجرة الأدمغة إلى الخارج:

إن عدم مسايرة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية من أهم الأسباب التي تدفع الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج، حيث تفقد الجامعات الآلاف من الأساتذة الذين يتجهون إلى الدول الغربية التي تكونوا فيها وهذا يعتبر خسارة لقطاع الجامعات وقطاع الوظيف العمومي ينتج من ذلك أنه في حال عدم توفر العمل والظروف المناسبة في البلد المحلي مقابل توفرها في الخارج فإن أصحاب الكفاءات سيغادرون إلى الأماكن التي يتوفر فيها ذلك.

¹ عبد اللطيف حدادي، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص إقتصاد مالي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس، 2016-2017، ص 25.

المبحث الثالث : قياس التضخم

بغرض الكشف عن وجود ظاهرة التضخم في إقتصاد ما، ينبغي الإستناد في ذلك إلى مقياس علمي يقيس مداه ودرجته خلال فترة من الزمن، وتذهب أغلب الدراسات عادة في قياس التضخم إلى عدة أرقام قياسية للأسعار التي تقيس متوسط تغيرات أسعار مجموعات كبيرة ومختلفة من السلع والخدمات¹. ويقاس معدل التضخم بالنسبة المؤوية إلى التغير في الرقم القياسي للأسعار من سنة إلى أخرى، وذلك بحسب العلاقة التالية:

$$Inf = \frac{I P_t I P_{t-1}}{I P_{t-1}} \times 100$$

المطلب الأول : الرقم القياسي لأسعار المستهلك²

ويطلق عليه أيضا مؤشر تكاليف المعيشة حيث يتناول عادة القطاع العائلي الحضري فحسب، أي أنه يتعامل مع أسرة حضرية نموذجية دارسا ميزانيتها ونمطها الإستهلاكي ويتم حساب هذا الرقم وفقا لمجموعة من السلع المكونة لما يسمى سلة السوق، والتي تمثل السلع الأساسية التي يستهلكها فرد نموذجي يستغرق جميع دخله.

المطلب الثاني: الرقم القياسي لأسعار التجزئة :

يعبر هذا الرقم عن إجمالي إنفاق المستهلكين للسلع والخدمات النهائية ، وبذلك فهو يجمع قيمة الإستهلاك النهائي من السلع والخدمات للمجتمع خلال فترتين زمنييتين.

المطلب الثالث: الرقم القياسي لأسعار المنتج :

ويسمى أيضا بالرقم القياسي لأسعار الجملة ويمثل إجمالي ما تم تداوله على مستوى تجارة الجملة.

¹ أحمد محمد أحمد أبو طه، التضخم النقدي مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012، ص88.

² أحمد محمد أحمد أبو طه، مرجع سابق، ص90-91.

خلاصة الفصل:

يتضح مما سبق بأنه يمكن القول بأن التضخم يعتبر ظاهرة إقتصادية تحضى باهتمام كبير من طرف البنوك لأن آثاره عديدة تؤثر على الإقتصاد والمجتمع كحد سواء وتتعدى التأثير المباشر وغير مباشر على كل المؤشرات الإقتصادية ، ولمعرفة وجود التضخم في اقتصاد ما تم الاستناد إلى مقياس أو علاقة توضح لنا درجته خلال فترة من الزمن.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

تمهيد:

إن السياسة النقدية تعتبر من أهم السياسات التي تستعملها أو تنتهجها الدول لتحقيق مجموعة من الأهداف لذلك أخذت حيزا كبيرا من الإهتمام على مرالزمن كونها تحقق غايات مختلفة للسلطة النقدية من خلال أدواتها وحسب أهدافها ودرجة تأثيرها إضافة إلى ذلك ظهرت آلية مستحدثة للسياسة النقدية يستطيع البنك المركزي من خلالها ضمان إنخفاض معدلات التضخم للوصول إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

ولذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى السياسة النقدية من جانبها :

- السياسة النقدية من حيث المفهوم، الأدوات، الإتجاهات والأهداف .

- عموميات حول السياسة النقدية من خلال المدارس.

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية ؛ أدواتها .

السياسة النقدية هي مجموعة من الأدوات تهدف إلى تحقيق إستقرار إقتصادي معين.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

تعددت التعاريف حول السياسة النقدية ، فقد عرفها الإقتصادي George privenite فيعرفها " على أنها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الإقتصاد ومن أجل ضمان إستقرار أسعار الصرف " .

وهناك مفاهيم أخرى ومتعددة للسياسة النقدية نذكر منها:

*السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة النقود والإئتمان وتنظيم السيولة العامة للإقتصاد¹.

*هي الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الإقتصادية الوطنية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الإستقرار النسبي للأسعار².

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن السياسة النقدية :

- هي أداة من أدوات السياسة الإقتصادية تهتم بالجانب النقدي في بلد ما من أجل تحقيق أهداف معينة .
- هي مجموعة من الإجراءات والوسائل المباشرة وغير مباشرة التي تتخذها السلطة النقدية بغرض التحكم في الجانب النقدي للتأثير على المتغيرات الإقتصادية من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية المرجوة خلال فترة زمنية محددة.

¹ بلغزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية - ط 2 - الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،بن عكنون، الجزائر، 2004 ص 112.

² أحمد مصطفى فريد سبيير، محمد السيد حسن ، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2000 ، ص.39

المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية

تشمل أدوات السياسة النقدية على نوعين من الوسائل : مباشرة وغير مباشرة

1- أدوات السياسة النقدية المباشرة :

تستخدم هذه الأدوات في التحكم في أدوات معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في مجالات معينة كتشجيع القروض الإستثمارية دون القروض الإستهلاكية . ويرجع اللجوء إلى هذه الأدوات لتلاشي العيوب التي تتولد من الإعتماد على الأدوات الكمية وحدها للتأثير على عرض النقود والهدف من إستخدام هذه الأدوات هو إحداث تغييرات هيكلية في الإنتمان ويمكن إبراز هذه الأدوات من خلال النقاط التالية:

1-1- سياسة تأطير القروض :

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سوق القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارة مباشرة وفق نسب محددة خلال العام ، كأن لايتجاوز إرتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى¹.

والمعروف ان هذه السياسة تصاحب عادة برنامج إستقراري يشمل كذلك التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الإدخارات وإصدار السندات العمومية والقيام بكل الإجراءات الكفيلة بتخفيض كمية النقود الفائضة المتداولة.

1-2- السياسة الإنتقائية للقروض :

تهدف هذه السياسة إلى توجيه القروض إلى القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية اكثر نفعا للإقتصاد الوطني بحيث تأخذ هذه السلطات القرارات الضرورية بإعطاء بعض التسهيلات إلى القروض الخاصة بهذه القطاعات وهكذا تتخذ عدة أشكال :

¹ بلعوز بن علي , مرجع سابق, ص128-129.

1-2-1- إقرار معدل إعادة خصم مفضل :

خاص بالأوراق الجارية المرتبطة بالقروض التي تطلبها القطاعات الإنتاجية التي تقرر الدولة تشجيعها على حساب القطاعات الأخرى وهذا المعدل يكون بطبيعة الحال أصغر من معدل إعادة الخصم العادي .

1-2-2- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية:

وذلك سعياً وراء تشجيع بعض القطاعات الحيوية وتمكينها من الحصول على القروض بسهولة.

1-2-3- تغيير مدة إستحقاق القروض ومعدل فوائدها :

تقوم السلطات النقدية في بعض الأحيان بالتأثير على البنوك لكي تمنح القروض الخاصة ببعض القطاعات بشروط معينة وبمعدل فائدة معين¹.

1-3 - قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية :

تستعمل البنوك المركزية هذه الأداة في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو إستثنائية ، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الإقتصاد لما تمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك².

1-4- الإقناع الأدبي³ :

هو عبارة عن مجرد قبول بنوك تجارية بتعليمات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم القروض وتوجيهها حسب الإستعمالات المختلفة حيث يستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية بالإقناع الأدبي لكي تتصرف حسب السياسة النقدية المراد تطبيقها ، فإذا كان هدف البنك المركزي هو أن تتوسع البنوك التجارية في منح الإئتمان فإنه يمكنه أن يطلب ذلك منها بإستعمال الإقناع الأدبي وبطرق ودية .

¹ عبد الله خباية ، الإقتصاد المعرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص307.

² مغاوري شلبي علي ، اليورو، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، 200، ص 112 .

³ د/ صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2005، ص 147 ، 148.

2- أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

وتتمثل فيما يلي:

2-1- سياسة إعادة الخصم:

يعرف هذا الأخير على أنه عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك مقابل تقديمه القروض وخصم الأوراق التجارية في مدة قصيرة، كما يؤثر تحديد سعر الخصم وتغييره في حجم الائتمان، فإذا أراد البنك المركزي تقييده فإنه يزيد من سعر الخصم وإذا كان يرغب في توسيعه (أو زيادته) فإنه يخفض من سعر الخصم، كما أنه يؤثر على سعر الفائدة الذي تحدده البنوك التجارية وعلى كمية وسائل الدفع لدى البنوك نفسها عندما تحتاج إلى سيولة.

بما أن إتساع نشاط البنوك التجارية يقلل من فعالية إعادة الخصم وهو كونها محدودية الأثر إذا كانت البنوك التجارية في غنى عن البنك المركزي بسبب وفرة الأرصد النقدية العاطلة لديها أو بسبب وجود مصادر أخرى مما يجعل رفع سعر الخصم لا يؤثر على مقدرة السوق النقدية في توفير النقود السائلة، وبالتالي على زيادة الائتمان وكما أن رفع سعر الفائدة يزيد من إيداعات الأفراد للحصول على عوائد مرتفعة فيزيد من سيولة البنوك التجارية وتكون قادرة على منح القروض فتستغنى عن البنك المركزي.

2-2- سياسة التدخل في السوق المفتوحة:

تعني عمليات السوق المفتوحة إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق النقدية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية من جميع الأنواع وعلى الأخص السندات الحكومية. وكما تؤثر سياسة السوق المفتوحة على حجم الائتمان عن طريق التغيير في كمية وسائل الدفع وفي سعر الفائدة، فإذا ما قام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من السوق النقدية فإنه يزيد من سيولة القطاع المصرفي وغير المصرفي¹.

أما في حالة التضخم يتدخل البنك المركزي بائعا للأوراق المالية لإمتصاص الفائض من الكتلة النقدية نتيجة لقيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية. مما يميز سياسة السوق المفتوحة عن سياسة إعادة الخصم أنه في الأول أن البنك المركزي هو الذي يبادر بهذه العمليات بينما في الثانية المؤسسات المالية هي التي تقرر متى وكم يتم الإقراض².

¹ د/صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 150-151.
² د/ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 121-122.

2-3- سياسة الإحتياطي القانوني:

إن نسبة الإحتياطي القانوني هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع تصب في تلك البنوك، إذ يلتزم كل بنك تجاري بالإحتفاظ بنسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي .

كما أن الهدف من هذه السياسة هو حماية المودعين أخطاء تصرفات البنوك التجارية ثم أصبحت وسيلة فنية من شأنها التأثير في قدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان، ففي أوقات التضخم وعن طريق رفع نسبة الإحتياطي القانوني من طرف البنك المركزي تقل سيولة البنك التجاري فتتخفف قدرتها على الإقراض، بحيث أنه إذا لم يستطيع البنك التجاري مواجهة الزيادة في الإحتياطي القانوني فإنه يضطر إلى تقييد عملية الإقراض والعكس في حالة الركود الإقتصادي يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة وبالتالي تزيد قدرة البنك التجاري على خلق الإئتمان أي زيادة الطلب على النقود من أجل الإستهلاك أو الإستثمار.

- كما أن فعالية هذه السياسة تتوقف إذا كان وعاء الإحتياطي القانوني شاملا لجميع أنواع الودائع، وعدم وجود تسرب نقدي.

-عدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج إطار البنك المركزي¹.

ولهذا تبقى مختلف أدوات السياسة النقدية ناجعة لإقتصاديات الدول خاصة إذا كانت لديها إمكانيات وقابلية إستقبال هذه السياسة.

¹ د/صالح مفتاح، مرجع سابق، ص:159.

المبحث الثاني : إتجاهات وأهداف السياسة النقدية

يكون إتجاه السياسة النقدية نحو الإنكماش أو التوسع مرهونا بنوع المشكلة وبمحاولة معالجتها وذلك عن طريق:

المطلب الاول: إتجاهات السياسة النقدية:

1- السياسة النقدية التقييدية (الإتجاه المعاكس):

نفترض ان الإقتصاد وقع في وضع بحيث تفوق فيه السيولة الحد المرغوب فيه(وضع تضخمي) يتطلب إزالة هذه التوترات التضخمية أو منعها من الظهور¹. وعليه يمكن للبنك المركزي أن يتدخل لتنفيذ سياسته أو بما يسمى السياسة النقدية التقييدية وذلك بتقييد الإنفاق و الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع، ورفع معدل الفائدة ومن ثم محاربة إرتفاع الأسعار وبالتالي محاربة التضخم².

2- السياسة النقدية التوسعية (الإتجاه التوسعي):

وهي عكس السياسة الأولى فهذا النوع يقتضي عدم كفاية السيولة المتوفرة للإقتصاد إذ يتوجب زيادتها لتنفيذ الصفقات والمعاملات الإقتصادية، وتوصي هذه الحالة بوجود قصور وإختناق في الطلب (وضع غير تضخمي)³. فإتباع هذه السياسة من طرف البنك المركزي تنتهي إلى تسريع نمو الكتلة (زيادة السيولة) وذلك بتشجيع الائتمان وزيادة حجم وسائل الدفع وتخفيض معدل الفائدة. وهكذا يرتفع حجم الإستثمارات كما تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج والتقليص من حدة البطالة⁴. إن البنك المركزي من خلال إستعماله للكتلة النقدية بواسطة عدة وسائل، فيمكننا تصور تأثيره على هذه البنوك لتحقيق سياسة نقدية وإئتمانية معينة إنكماشية أو توسعية ويمكن ذكر بعض أساليب التأثير على السيولة:

*سياسة الإحتياطي الإجباري.

*سياسة سعر إعادة الخصم.

*سياسة عملية السوق المفتوحة.

*سياسة تأطير القروض.

¹ بن عبد الفتاح دحمان، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج التكيف لصندوق النقد الدولي، رسالة الماجستير غير منشورة معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص:68.

² شمولول حسينة، أثر إستقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة الماجستير، المركز الجامعي، المدينة، 2001، ص:9.

³ بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سابق، ص:67.

⁴ شمولول حسينة، مرجع سابق، ص:9.

3- السياسة النقدية ذات الإتجاه المختلط (المرن):

يتفق أكثر علماء المالية على أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج. وفي هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع في مرحلة بدء الزراعة وتمويل زراعة المحاصيل، ويقلل من حجم وسائل الدفع في مرحلة بيع المحاصيل في محاولة منه لحصر آثار التضخم¹.

المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية

عندما نتحدث عن اهداف السياسة النقدية فإننا نعني أهدافها النهائية إلا أنه ليتم تحقيق هذه الأهداف يتطلب مدة لذا تقوم السلطات النقدية بمراقبة "أعراض وسيطية" تعتبر بمثابة أهداف وسيطية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهدافها النهائية حتى تطمئن من استخدام الأدوات للوصول إلى الأهداف في الإتجاه الصحيح ولهذا سنستعرض أهدافها في اربعة (4) فروع :

1- أهداف السياسة النقدية في الدول المتقدمة:

يمكن حصر أهم الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها في الدول المتقدمة في النقاط التالية²:
* تحقيق حجم من الإنتاج في مستوى الاستخدام الأمثل والشامل والعمل على المحافظة على هذا المستوى وذلك بالأخذ بعين الإعتبار عوامل النمو الإقتصادي وما يصاحب ذلك من توسيع في مستوى الإنتاج والدخل.

* العمل على ثبات وإستقرار الأسعار.

* تحقيق التوازن الداخلي والخارجي للإقتصاد (إستقرار سعر الصرف الأجنبي للعملة الوطنية في مستوى الاستخدام الشامل).

يعتقد الكثير من الإقتصاديين في الدول المتقدمة إقتصادياً أن بإستطاعة السياسة النقدية أن تعمل على تحقيق إستقرار النشاط الإقتصادي وثباته، ولكنهم يختلفون في ذلك فمنهم من يرى أن السياسة النقدية يجب أن تهدف فقط إلى خلق تقلبات في مستوى أسعار ثابتة بصورة مطلقة بينما يعتقد آخرون أن هذه السياسة يجب أن تميز بين الإستعمال الإئتماني والإستعمال المضارب للنقد³.

¹ نبي هاني حسين، إقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص:57.

² أحمد مصطفى فريد، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص:41.

³ بدرة العيساوي، نجاه ولد خصام، دراسة السياسة النقدية في ظل الاوضاع الإقتصادية، رسالة دكتوراه، المركز الجامعي بالمدينة، دفعة 2004، ص:7.

2- أهداف السياسة النقدية في الدول النامية:

تتركز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل الذاتي اللازم، غير أن قلة الموارد المالية وتخلف الإقتصاد الوطني وإختلال بنيانه إلى جانب تخلف النظام المصرفي القائم ومحدودية نطاقه وتأثيره فضلا عن قلة المؤسسات المالية المصرفية ومحدودية نشاطها ، أدى إلى محدودية السياسة النقدية وبالتالي التأثير على دورها في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها خاصة الإقتصادية منها.

وعليه فإنه لتحقيق التطور المناسب يجب تطبيق الأسس التالية:

- *إصلاح النظم الإقتصادية وما يتطلبه من دعم الدولة للبنك المركزي وأحكام رقابته على نشاط البنوك والمؤسسات المالية خاصة في مجال التسهيلات الإئتمانية من حيث نطاقها وأجالها وصورها المختلفة.
- *توفير المدخرات الكافية وتوجيهها نحو الإستثمار المرغوب فيه (توفير المؤسسات العاملة في هذا المجال) إضافة إلى تطوير أجهزتها المصرفية والإئتمانية.
- *إتباع السياسات النقدية المناسبة للأوضاع الإقتصادية وخطط وبرامج التنمية حتى لا تحدث إختلالات نقدية على مسار التنمية وعلى توزيع الموارد في المجتمع.

3- أهداف السياسة النقدية في النظام الإسلامي¹ :

إن النظام المصرفي والنقدي الإسلامي هدفه المساهمة في تحقيق الأهداف الإجتماعية و الإقتصادية العامة للإسلام إضافة إلى ذلك تحقيق الوظائف الخاصة به كنظام قائم بذاته ويمكن حصرها فيما يلي:

3-1- الرفاهية الإقتصادية والعمالة الكاملة ومعدل أمثل للنمو الإقتصادي:

إن الإستخدام الكامل للموارد البشرية بالطريقة الفعالة يساعد على تحقيق الرفاهية الإقتصادية ويعطي الإنسان كرامته لأنها وجدت لتحقيق رفاهيته و الإسلام دين يسر ينظر إلى الحياة بمنظار إيجابي، لذا أجمع علماء الشريعة على أن هدفها الأساسي هو تحقيق مصلحة البشرية وتقليل مصاعبها وأن تطبيق هذا التصور على السياسة النقدية يعني السعي إلى رفاهية الإنسان بتحقيق جميع حاجاته.

3-2- العدالة الإقتصادية والتوزيع المنصف للدخل والثروة :

إن تحقيق أهداف العدالة الإقتصادية والإجتماعية والتوزيع الإسلامي العادل للدخل والثروة هي جزء من الدعائم الأخلاقية حيث يسعى الإسلام على إقتلاع جذور التفاوت الطبقي وذلك من خلال الزكاة والتحويلات..... إلخ ولهذا يجب أن يتظافر النظام المصرفي والنقدي مع هذه القيم الإسلامية.

¹ بدرة العيساوي، نجاة ولد خصام، مرجع سابق، ص:8.

3-3- الإستقرار في قيمة النقود¹ :

إن الإستقرار في قيمة النقود هدف إسلامي ذلك أن الإسلام يولي أهمية قصوى على الأمانة والعدالة في جميع المعادلات في حين أن التضخم يضر بالعدالة الإجتماعية والرفاهية العامة وهو يمنع النقود من أداء وظائفها وكذلك يجعلها معيارا غير منصف للمدفوعات الآجلة ومستودعا للقيمة غير موثوق به كل ذلك يتنافى مع الإسلام وفوق ذلك يتناقض التضخم مع مبدأ العدالة الذي يرتكز عليه النظام الإسلامي.

3-4-توظيف المدخرات النقدية:

إن الإسلام ينهي عن إكتناز النقد لكونه أداة التبادل العامة ولأن إكتنازه هو الذي يظهر فيه أثر النهي أما غير النقد فيعد جمعه إحتكار.

4- أهداف السياسة النقدية بصفة عامة:

يمكن حصر أهم الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها فيما يلي:

4-1-تحقيق الإستقرار النقدي:

وهذا عن طريق محاولة الحفاظ على إستقرار المستوى العام للأسعار فأى تغيير في هذا الأخير من شأنه إحداث تغييرات على قيمة العملة الوطنية على المستوى المحلي، وبالتالي فهي تسعى إلى محاولة كبح الضغوط التضخمية التي تهدد أي إقتصاد يمكن أن تظهر فيه إلا أنه لا بد من التنبيه إلى ان هناك إرتفاعات في الأسعار تكون مقبولة من الناحية الإقتصادية، إذ تساعد على توسيع وزيادة النشاط الإقتصادي خاصة في البلدان ذات النظام الإقتصادي الحر لأن إنخفاض الأسعار سيؤدي إلى حالة من الركود في الإقتصاد، ويمكن حصر أهم الآثار التي تتركها تغييرات الأسعار بالإرتفاع على المستوى الإقتصادي والإجتماعي في الجوانب التالية² :

4-1-1- الأثر على توزيع الدخل القومي:

وذلك من خلال إنخفاض الأجر الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة وإرتفاع نسبي لأصحاب الدخل الحرة(المتغيرة) من الدخل القومي نتيجة للإرتفاع المتزايد والمستمر في الأسعار.

¹ بدرة العيسوي، نجاته ولد خصام، مرجع سابق، ص:9.

² ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1995، ص:75-76.

4-1-2- الأثر على التشغيل:

حيث يؤدي الإرتفاع في الأسعار إلى توجيه رأس المال والأيدي العاملة إلى الأنشطة غير الإنتاجية، وخاصة في مجالات المضاربة التي توفر أرباحا سريعة بالقياس إلى الأرباح التي يمكن تحقيقها في القطاعات الإنتاجية.

4-1-3- الأثر على ميزان المدفوعات:

حيث يظهر من خلال تزايد الأسعار الذي يؤدي إلى إنخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات مما ينعكس بصورة عجز في ميزان المدفوعات، لاسيما وأن أسعار المواد الأولية الصادرة من البلدان النامية تكون معرضة للإنخفاض مما يؤدي في النهاية إلى تفاقم عجز الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

4-1-4- الأثر على الديون:

حيث ان إرتفاع الأسعار وإنخفاض قيمة النقود يؤدي إلى إستفادة المدين وتضرر الدائن.

4-1-5- الأثر على الإنتاج:

يحقق المنتجون أرباحا كبيرة نتيجة لتزايد إرتفاع الأسعار، إذ تدفعهم الزيادات في الأسعار إلى زيادة حجم الإنتاج ومن ثم زيادة أرباحهم كما أن أسعار منتجاتهم المخزنة قبل الزيادات الجديدة في الأسعار تحقق لهم أرباحا إضافية عند بيعها في الفترات التي تشهد تزايدا مستمرا في الأسعار. ومن خلال هذه الآثار يمكن ملاحظة أهمية الإستقرار النسبي وليس المطلق في كمية النقود وكهدف ينبغي ان تسعى لتحقيقه السياسة الإقتصادية والسياسة النقدية في معظم البلدان وعلى إختلاف درجة تطور نظامها الإقتصادي وإختلاف طبيعته الإجتماعية.

4-2- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

تهدف السياسة النقدية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ من فائض أو عجز عن طريق تحقيق موازنة بين التدفقات المالية من النفقات والإيرادات العامة على مستوى الإقتصاد الكلي وكذا الموازنة بين الإستثمار والإستهلاك من جهة أخرى مع تحقيق نوع من الإستقرار في العملة.

3-4- القضاء على البطالة:

تهدف السياسة النقدية إلى الوصول إلى التشغيل الكامل في جميع القطاعات وعليه يمكن القول أن أهداف السياسة النقدية كل يكمل الآخر، ومن خلال هذه الأهداف يتضح لنا أن للسياسة النقدية جانبين وهما¹ :

4-3-1- الإيداع:

جمع وتعبئة المدخرات المحلية بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة على رفع سعر الفائدة على الإيداع لزيادة الدخل القومي.

4-3-2- الإستثمار:

زيادة نسبة الإستثمار إلى إجمالي الدخل القومي والتي تؤدي إلى زيادة حجم الناتج القومي.

¹ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص:77.

المبحث الثالث: عموميات حول السياسة النقدية من خلال المدارس

تعد السياسة النقدية في الوقت الحاضر إحدى الوسائل الفعالة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية المعاصرة وهي أيضا من السبل التي يمكن إستعمالها للحفاظ على الإستقرار الإقتصادي وقد سبقتها أزمات إقتصادية كبيرة دفعت بالعديد من الإقتصاديين بالبحث عن حلول لها ونذكر منها:

المطلب الأول: السياسة النقدية عند الكلاسيك :

يقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل التقليدي بين نظرية القيمة والنظرية النقدية حيث تتعلق الأولى بالأسعار النسبية في حين تتعلق الثانية بالمستوى العام للأسعار أو بقيمة النقود في حد ذاتها ويستند الكلاسيك في تحليلهم هذا إلى "قانون ساي" القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوي له بالإضافة إلى مجموعة من الفرضيات المتمثلة فيما يلي¹ :

الفرضية الأولى: ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل.

إن النظرية الكلاسيكية تؤكد من خلال تحليلها العيني للواقع الإقتصادي أن النقود ليس لها تأثير على تحقيق التوازن الإقتصادي بإعتبارها لا تؤدي سوى وظيفة واحدة فقط في كونها وسيط للتبادل، لهذا فهي مجرد ستار يخفي وراءه مبادلة سلعة بسلعة أخرى لذلك فإن دور النقود محايد في التأثير. وهذا التحليل الكلاسيكي يستند نظريا إلى قانون "ساي" المعروف بقانون المنافذ وملخص هذا أن كل عرض يخلق طلب مساوي له فالإنتاج يخلق معه قوة الشراء بإعتبار أن دخول عوامل الإنتاج ستعاد مرة أخرى لشراء الإنتاج أي أن العرض الكلي مساوي دائما للطلب الكلي وزيادة أحدهما على الآخر حالة مؤقتة سرعان ما تزول بحكم السوق.

الفرضية الثانية : إرتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود المعروضة

من خلال هذه الفرضية نستخلص أن التغيرات في كمية النقود المعروضة تنعكس بنفس القدر على المستوى العام للأسعار، إذ أن إنخفاض كمية النقود يؤدي إلى إنخفاض مماثل بنفس القدر في المستوى العام للأسعار في ظل ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل التام وثبات سرعة تداول النقود.

¹ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص:30.

الفرضية الثالثة:

ثبات سرعة تداول النقود فسرعة تداول النقود تمثل متوسط عدد المرات التي إنتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقد من يد إلى أخرى لتسوية المبادلات الإقتصادية في فترة زمنية معينة .
وقد إفتراض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة تداول النقود بإعتبار أن تغييرها يرتبط بتغيير عوامل أخرى منها درجة كثافة السكان ،تقدم شبكة النقل ،المواصلات ،تطور عادات المجتمع المصرفية وكذا مستوى تقدم النظام المصرفي وهذه العوامل لا تتغير عادة في الأجل القصير.
يتضح من كل هذا أن الكلاسيك أبدوا الإهتمام الكامل بالسياسة النقدية دون السياسة المالية بإعتبار أن السياسة النقدية كفيلة لوحدها بمعالجة الإختلالات وتحقيق الإستقرار النقدي سواء في حالة الكساد أو التضخم:

ففي حالة الكساد تلجأ السلطات النقدية إلى تخفيض الأسعار عن طريق سياسة النقود الرخيصة أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار.
اما في حالة التضخم ومع إرتفاع الأسعار فيمكن اللجوء إلى سياسة النقود الغالية أي التقليل في عرض النقود وبالتالي يقل الطلب فتتخفض الأسعار¹.

المطلب الثاني: السياسة النقدية عند كينز :

لقد أثبتت أزمة الكساد العالمي 1929-1933 عجز النظرية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة مما أدى إلى ظهور النظرية الكينزية والتي تستند في تحليلها إلى الفرضيات التالية² :

- *تحليل المعطيات في المدى القصير.
- *الطلب هو الذي يخلق العرض.
- *المنافسة ليست كاملة لأن الطالبين والعارضين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات وفي نفس الظروف، كما أن المعلومات لا تنتقل بكفاية بسبب إحتكارها من طرف البعض.
- *النقود سلعة كيفية وهي بديل للأصول المالية فقط التي سعرها معدل فائدة لذلك فتحليل كينز نقدي لا يفصل بين الجانبين النقدي والحقيقي.
- *تحليله يعتبر تحليل كلي فحسب كينز المعطيات الإجمالية هي الأهم في الإقتصاد كالإستثمار و الإيدار والطلب والعرض الإجماليين.

¹ ناظم محمد نوري الشمري،مرجع سابق،ص: 303.

² شمولول حسينة، مرجع سابق، ص 28.

*يؤمن كينز بإمكانية حدوث بطالة وإستمرارها لفترة طويلة عكس الكلاسيك ويؤمن بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الإختلالات التي تحدث في الإقتصاد.

*وفقا لكينز لا يتمتع الأفراد بالرشادة وبالتالي عرض العمل دالة تابعة للأجر الإسمي بالإضافة إلى ذلك فقد ركز كينز على الدخل والإنفاق والعلاقة بينهما وإشترط أن التوازن الإقتصادي يكون بتوازن كل من السوق السلعي والسوق النقدي ذلك أن توازن السوق النقدي يتم عن طريق تعادل المعروض النقدي مع المطلوب النقدي وتوازن السوق السلعي يكون بتعادل الإدخار مع الإستثمار.

ففي حالة الكساد تقوم الدولة بإحداث عجز في الميزانية عن طريق زيادة النفقات بهدف تنشيط الطلب الكلي الفعال، وذلك بتخفيض الضرائب على الإستهلاك والأرباح وبالتالي تشجيع الأفراد على زيادة الإنفاق الإستهلاكي و الإستثماري ويمكن تغطية هذا العجز في الميزانية العامة عن طريق الإصدار النقدي الذي يتكفل به البنك المركزي أي زيادة كمية النقود¹.

وفقا لكينز فإن زيادة كمية النقود تحكم بصفة أساسية المستوى العام للأسعار وهذا عند مستوى التشغيل الكامل.

وهنا تتحقق النظرية الكلاسيكية مع النظرية الكينزية ولكن ليس بالعرض أو الإحتمال الوحيد نظرا لأن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة ومن ثم فإن ما دام الإقتصاد لم يصل بعد إلى حالة التشغيل الكامل فإن زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة في مستويات الناتج الوطني والتشغيل، وذلك وفقا لميكانيزم معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى الإنخفاض في سعر الفائدة وهذا الإنخفاض يكون بمثابة حافز في تشجيع الإستثمارات ومن ثم زيادة التشغيل والناتج.

أما في حالة التضخم فقد إقترح كينز إحداث سياسة مالية عن طريق تخفيض النفقات بغرض تخفيض الإنفاق الكلي ، حيث يرى أن الإستقرار الإقتصادي يحدث عندما يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج الكلي أو يتساوى التغيير بينهما.

من خلال هذا نجد أن كينز أعطى أهمية كبرى للسياسة المالية مقارنة مع السياسة النقدية وهذا ما ميزه عن النظرية الكلاسيكية ، كما أن كينز يرى أن أولى الأولويات هي التشغيل².

¹ شمولو حسينة ، مرجع سابق ، ص 30.

² ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق ، ص 106.

المطلب الثالث: السياسة النقدية عند فريدمان

لقد إنحصرت الفكرة الرئيسية للنظرية الإقتصادية النقدية المعاصرة في أن التغييرات في كمية النقود يمكن أن تعالج الإختلالات الإقتصادية ، وتؤدي إلى الإستقرار الإقتصادي بحجة أن التقلبات في أمريكا كانت ترافقها دائما تقلبات في كمية النقود حيث يرى فريدمان وأنصاره أن مستوى الأسعار يتحدد عند تلاقي عرض النقود والطلب عليها ويرى فريدمان أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود يتوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة والتي تمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل أي جميع الأصول التي بإمكانها تحقيق دخل معين أو عائد معين وتتنحصر فيما يلي :

1- النقود

فعند إيداعها في البنوك تحقق عائد (سعر الفائدة) غير أن العائد الحقيقي لها يتمثل في سيولتها ، أي فيما توفره من راحة وأمان لحائزها في شكل عائد غير نقدي .

2- السندات أو الأصول النقدية

والتي تدر عائد في شكل نسبة ثابتة من قيمتها الإسمية وهو سعر الفائدة السنوي المقرر عليها .

3- الأسهم أو الأصول المالية

التي يتمثل عاندها في الأرباح السنوية.

4- رأس المال المادي أو الأصول الطبيعية

التمثلة في الآلات والمعدات ويتوقف العائد على تحديد معدلات الإستهلاك أي تقدير أثمانها.

5- رأس المال البشري

حيث لا يمكن تقديره بأسعار السوق وبذلك فقد أدخله فريدمان عن طريق مؤشر يمثل العلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال الغيربشري ، ويمكن التعبير عن الطلب عن النقود بالدالة التالية :

$$M = f (w.y.p.ro.ra.1/p.h/k.v)$$

حيث :

w : الثروة

Y : الدخل

P : المستوى العام للأسعار

Ro : سعر الفائدة

Ra : أرباح الأسهم

1/p : عوائد الأصول الطبيعية

h/k : نسبة العائد البشري

V : الذوق.

من هنا الطلب على النقود عند فريدمان دالة سلوكية مرتبطة بسلوك المستهلك وتفضيله بين النقود وأنواع الثروة.

أما بالنسبة لعرض النقود فإنه إذا كان كينز يرى أن عرض النقود يؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة فإن فريدمان يرى لسعر الفائدة ثلاث اتجاهات وهي¹ :

- 1- أثر السيولة : زيادة عرض النقود تؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة.
 - 2- أثر الإنتاج : بحيث يؤدي زيادة الطلب والإنتاج إلى ارتفاع سعر الفائدة.
 - 3- أثر التوقعات للأسعار : حيث أن توقع التضخم يؤدي إلى استمرار ارتفاع الطلب فزيادة عرض النقود تنتهي بارتفاع سعر الفائدة لإنخفاضها ، لهذا يرى النقديون أن السلطة النقدية يجب أن لا تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفائدة نظرا لعدم قدرتهم على إدارتها في الاتجاه المرغوب فيه، لذلك يجب التركيز على إدارة عرض النقود.
- إلى جانب السياسة النقدية يمكن استخدام السياسة المالية للتأثير على كمية النقود وذلك من خلال وسائلها المختلفة المتمثلة في السياسة الضريبية أو القروض العامة.

¹ ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق ، صفحة 108.

خلاصة الفصل:

يمكننا القول أن السياسة النقدية تساعد السلطات النقدية في تحقيق أهدافها المنشودة والمتمثلة في تحقيق الإستقرار النقدي وتطوير المؤسسات المصرفية من خلال أدواتها ولقد تعددت النظريات المفسرة للسياسة النقدية سواء عند الكلاسيك، كينز أو فريدمان حيث نجد أن نظرية فريدمان هي الأقرب في تطبيقها في أرض الواقع وكل الدول التي إنتهجت سياسته نجحت في علاج التضخم أو حتى التخفيف منه.

الفصل الثالث

تمهيد:

قد عانت الجزائر من إختلالات إقتصادية، مالية ونقدية تقرر على إثرها تبني إصلاحات عميقة وهذا من خلال قانون النقد والقرض والذي نص على إستقلالية البنك المركزي وكذا تحديد ادوات وأهداف السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات التي لها أثر على ظاهرة التضخم، إذ تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه الظاهرة خاصة مع بداية التسعينات والتي عرفت مرحلة الإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق.

ولمعرفة فعالية السياسة النقدية كان لابد من القيام براسة تحليلية لحالة الجزائر في الفترة من 2000-2021،

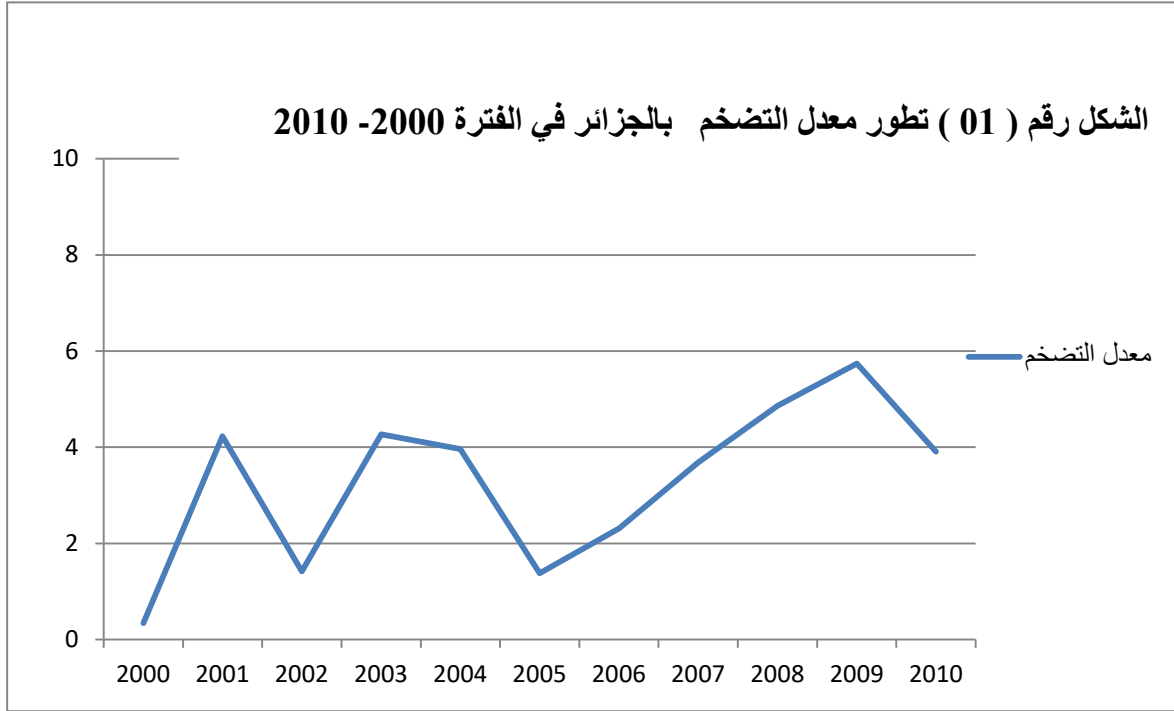
لهذا الغرض تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

- قياس معدل التضخم من 2000-2021 مقسم على ثلاث فترات
- ادوات السياسة المطبقة في الجزائر
- تقييم فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم

المبحث الأول: الأوضاع التضخمية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2021

لقد تعزز دور السياسة النقدية في تحقيق دور الإستقرار النقدي من خلال ضبط معدلات التضخم كهدف نهائي لها ومن أجل تتبع تغيرات معدل التضخم قمنا بدراستها وتقسيمها على ثلاثة (03) فترات.

المطلب الأول : تطور معدل التضخم من 2000 إلى 2010



المصدر: من إعداد الطالبتين إعتقادا على معطيات بنك الجزائر ومخرجات برنامج

EXCEL

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01) أن معدلات التضخم عرفت تذبذبات منذ بداية فترة الدراسة حيث في سنة 2001 سجل معدل 4.23% وما صاحبه من نمو في الكتلة النقدية و تزايد في النفقات وهذا من خلال تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي، وهنا من أجل إمتصاص الفائض من السيولة لجأ بنك الجزائر لإستعمال أداة إسترجاع السيولة وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة ومن خلالها إنخفض معدل التضخم خلال الفترة 2003 – 2007،

دراسة فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم
(دراسة تحليلية لحالة الجزائر من 2000 إلى 2021)

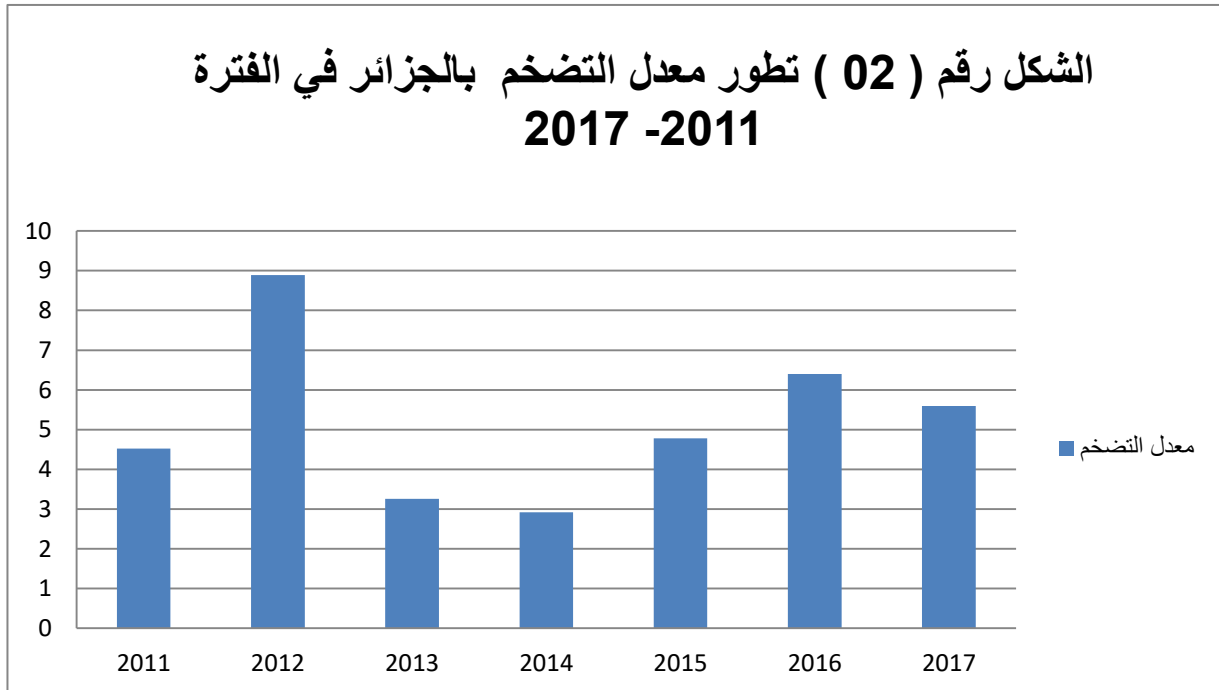
لكنه بالمقابل عاد معدل التضخم في الجزائر الإرتفاع في سنة 2008 ليصل إلى 4,86 % و 5,74 % سنة 2009 وهذا راجع إلى التضخم المستورد الناتج عن إرتفاع أسعار المواد الأولية جراء الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

المطلب الثاني : تطور معدل التضخم من 2011 إلى 2017

الجدول رقم (01) : معدلات التضخم في الجزائر من 2011 الى 2017

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم (%)	4.52	8.89	3.26	2.92	4.78	6.40	5.59

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتقادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2010 إلى 2017



المصدر: من إعداد الطالبتين إعتقادا على الجدول السابق(جدول رقم 01)

دراسة فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم
(دراسة تحليلية لحالة الجزائر من 2000 إلى 2021)

في سنة 2011 عاد معدل التضخم للإرتفاع حيث بلغ 4,52 % ، حيث تسبب المستوى المتوسط لأسعار المنتجات الزراعية الذي كان في إرتفاع في تأثير أقوى للتضخم المستورد بالإضافة إلى وجود صدمة على الطلب ناجمة عن الرفع المعتبر للأجور في هذه السنة.

وفي سنة 2012 بلغ معدل التضخم أقصى درجاته حيث بلغ 8,89 % حيث شهد إرتفاع في التحويلات لمواجهة صدمة الأسعار المحلية المسجلة وأثر السعر في بعض المواد الطازجة (لحم الغنم...).

وبدأ بالتراجع في سنتي 2013 وسنة 2014 أين إنخفض معدل التضخم هنا إلى 3,26% و 2,92% على الترتيب ، إلا أن التضخم المستورد هنا ساهم في تراجع التضخم القوي بمعنى أن تراجع مستوى أسعار السلع المستوردة في سنة 2013 بنسبة 3,5 % مقارنة بالسنة الماضية وهذا تناغما مع تراجع التضخم على مستوى البلدان المتقدمة كما على مستوى البلدان النامية منذ منتصف 2012.

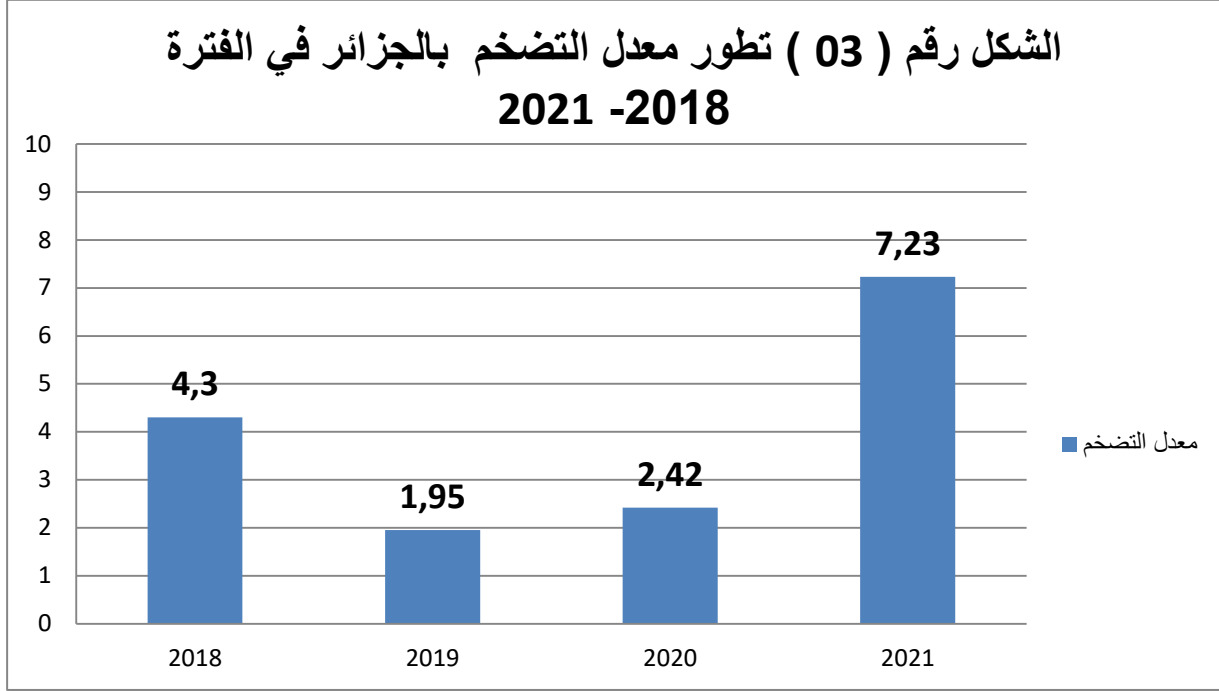
وفي سنة 2015 وعقب الأزمة النفطية إرتفع معدل التضخم مسجلا 4,78 % و 6,40 % في 2016 ولا يبدو أن هذا الإرتفاع في التضخم راجع إلى تطور الكتلة النقدية ، تدهور معدل الصرف ، إرتفاع أهم أسعار المنتجات الأساسية المستوردة بل هو راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الإستهلاكية.

المطلب الثالث : تطور معدل التضخم من 2018 إلى 2021

الجدول رقم (02) : معدلات التضخم في الجزائر من 2018 الى 2021

السنة	2018	2019	2020	2021
معدل التضخم(%)	4,3	1,95	2,42	7,23

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتقادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2017 إلى 2021



المصدر: من إعداد الطالبتين إعتامدا على الجدول السابق (الجدول رقم 02)

من خلال الشكل (03) نلاحظ أن معدل التضخم وصل إلى 5,59 % في سنة 2017، وبدأ بالتراجع ليبلغ معدله 1,95 % سنة 2019 ويرجع هذا بسبب إنخفاض بعض أسعار المنتجات الغذائية خاصة الفلاحية ، وبعد تسجيل أقل نسبة إرتفع معدل التضخم ليصل إلى 2,42 % سنة 2020 وهذا الإرتفاع راجع إلى جائحة فيروس كورونا والحرب الروسية مع أوكرانيا. وفي سنة 2021 حيث بلغ معدل التضخم أقصى معدلاته ليصل إلى 7,23 % وهذا راجع إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 29%.

*ومن هنا نستخلص من دراسة تطور معدل التضخم في الجزائر بانه عرف تذبذبا بين الإرتفاع والإنخفاض وذلك راجع لعدة أسباب نحصرها فيما يلي:

- إستعمال بنك الجزائر لأداة إسترجاع السيولة وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة والتي لم تحقق فعالية في الجزائر.
- إرتفاع في بعض المواد الطازجة سنة 2012، الإلزمة النفطية سنة 2015، إنخفاض في بعض أسعار المنتجات الغذائية سنة 2017، جائحة كورونا والحرب بين سنتي 2020-2021.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية المطبقة من طرف البنك الجزائري خلال الفترة
2021 – 2000

إستعملت الجزائر هنا نوعين من الأدوات (تقليدية وحديثة) نستعرضها فيما يلي:

المطلب الأول : الأدوات التقليدية للسياسة النقدية في الجزائر:

1-01 معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2021-2000):

الجدول رقم (03) : يوضح تطور معدلات الخصم في الجزائر خلال الفترة (2021-2000)

السنة	2000	2001	2002	2003	-2004 2015	-2016 2019	2020	2021
المعدل (%)	7.5	6	5.5	4.5	4	3.5	3.25	3

المصدر: الإحصائيات الثلاثية لبنك الجزائر على الموقع

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

مقارنة بفترة التسعينات السابقة نلاحظ أن معدل إعادة الخصم عرف إنخفاضا حيث بلغ 7,5 % سنة 2000 وذلك في إطار الحد من التوسع النقدي من خلال ماتم الإتفاق عليه مع مؤسسات النقد الدولي ، ولكن مع بداية 2001 تم التخلي عن سياسة معدل إعادة الخصم أين عرف تناقصا مستمرا وصل إلى 4 % سنة 2004 إلى غاية سنة 2015 (بقي ثابتا) وهذا راجع إلى تشكل فوائض مالية نتيجة إرتفاع أسعار النفط وعدم لجوء البنوك إلى إعادة التمويل من البنك المركزي ، ومن سنة 2016 إلى 2019 عمل بنك الجزائر على تفعيل هذه الأداة بتخفيضه إلى 3,5 % كرد فعل على الأزمة النفطية وإنخفاض أسعار النفط سنة 2014 وما نتج عنها من تقلص في السيولة المصرفية ، وتواصلت سلسلة التخفيضات المتتالية لمعدل إعادة الخصم من سنة 2020 إلى 2021 حتى بلغ المعدل 3 %.

2-01 تطور معدل الإحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2021

الجدول رقم (04) :

السنة	2001	2002	2003	2007-2004	2009-2008	2011-2010	2012	2015-2013	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإحتياطي الإجباري (%)	3	4.25	6.25	6.5	8	9	11	12	8	4	10	10	3	2

المصدر: الإحصائيات الثلاثية لبنك الجزائر على الموقع

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

من ضمن أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر استخدام وإدراج معدل الإحتياطي الإجباري حيث عرفت الجزائر تعديلات مختلفة وفق ما عرفه الوضع الإقتصادي بالجزائر ، ومن خلال الجدول نلاحظ أن معدل الإحتياطي الإجباري بالجزائر شهد إرتفاعا متواصلا من سنة 2001 إلى غاية 2015 أين بلغ 12 % وذلك بهدف إمتصاص فائض السيولة المصرفية وتفاديا لما قد ينجم عنه من ضغوط تضخمية في حالة توجيهها إلى قروض غير مجدية في الإقتصاد ، ومن سنة 2016- 2017 قام بنك الجزائر بتخفيض معدل الإحتياطي إلى 8 % و 4 % على التوالي لضخ سيولة إضافية للبنوك بعد تباطئ نمو الكتلة النقدية نتيجة تدهور أسعار المحروقات ، ليعاود بنك الجزائر رفع معدل الإحتياطي سنة 2018-2019 بنفس النسبة 10 % محاولة منه تخفيض الكتلة النقدية التي إرتفعت بسبب تطبيق التمويل غير التقليدي ، وبسبب الأزمة الصحية التي أثرت على جميع الإقتصاديات قام بنك الجزائر بتخفيض معدل الإحتياطي مرة أخرى في 2020 إلى 3 % و 2021 إلى 2 % ذلك من أجل ضبط التوازنات المالية .

3-01 عمليات سياسة السوق المفتوحة:

من خلال ما نص به قانون النقد والقرض باشر بنك الجزائر عمليات السوق المفتوحة من خلال شراء السندات الحكومية في 30 ديسمبر 1996 والمستحقة بعد شهرين بقيمة 4 ملايين دينار ومعدل فائدة 14.94 % وبعدها قام بنك الجزائر بالإستغناء عن سياسة السوق المفتوحة إلى غاية سنة 2017 أين تم العودة إلى هذه الأداة من جديد وتفعيلها وذلك بسبب تناقص السيولة المصرفية ابتداء من النصف الثاني لسنة 2014 ، حيث بلغ مقدار السيولة المضخخة في أكتوبر 2017 ما قارب 595,6 مليار دينار¹. في جانفي 2018 وفي ظل تنامي السيولة المصرفية الناجمة عن التمويل النقدي عمل بنك الجزائر على تفعيل عمليات السوق المفتوحة لإسترجاع السيولة المتعددة الأطراف لسبعة (07) أيام وعمليات إسترجاع السيولة ثنائية الأطراف لشهر واحد في ماي 2018².

المطلب الثاني : الأدوات الحديثة للسياسة النقدية في الجزائر:

قامت السلطات النقدية الجزائرية بإستحداث أدوات جديدة للسياسة النقدية في سبيل تحقيق الإستقرار في مستوى الأسعار والإستقرار النقدي والإقتصادي ونذكر أهمها:

1-02 معدلات آلية إسترجاع السيولة (آلية إمتصاص السيولة):

إنطلاقاً من سنة 2001 سجلت المنظومة المصرفية فوائض مالية مفرطة وذلك بسبب إرتفاع أسعار النفط ومن هنا قام بنك الجزائر بإستحداث آلية إسترجاع السيولة ، هنا يقترض البنك المركزي من البنوك التجارية بسعر فائدة

متفق عليها لإمتصاص فائض السيولة وذلك من خلال إسترجاع السيولة لسبعة (07) أيام سنة 2002. وفي سنة 2005 أدرجت آلية إسترجاع لمدة ثلاثة (03) أشهر ، وفي سنة 2013 أدرجت آلية إسترجاع السيولة لمدة ستة (06) أشهر وللتوضيح أكثر نستعين بجدول الذي يبين معدلات إسترجاع السيولة لبنك الجزائر:

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر ، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر ، 2018 ، ص 130.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر ، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر ، 2019 ، ص 142.

الجدول رقم (05) : معدلات إسترجاع السيولة لبنك الجزائر الفترة من 2002 إلى 2021

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
لـ 07 أيام	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25
لـ 03 أشهر	/	/	/	1.9	2	2.25	2
لـ 06 أشهر	/	/	/	/	/	/	/
السنة	-2009 2012	-2013 2016	2017	2018	2019	2020	2021
لـ 07 أيام	0.75	0.75	/	3.5	3.5	3.25	/
لـ 03 أشهر	1.25	1.25	/	/	/	/	/
لـ 06 أشهر	/	1.50	/	/	/	/	/

المصدر: الإحصائيات الثلاثية لبنك الجزائر على الموقع

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

لعبت آلية إسترجاع السيولة دورا هاما في إمتصاص السيولة المصرفية الفائضة بمعدل 2,75 % خلال سنة 2002 لينخفض إلى 0,75 % سنة 2004 ، حيث كانت المبالغ الممتصة في هذه الفترة في تزايد مستمر ثم تراوحت معدلات إسترجاع السيولة بين 1,25 % و 1,75 % ما بين سنة 2005 و 2008 ليستقر هذا المعدل عند 0,75 % من سنة 2009 إلى 2016 أين إستقرت معها المبالغ الممتصة. وفي سنة 2017 تم الإستغناء عن هذه الآلية وبسبب تشكل فوائض مالية لدى البنوك بسبب تطبيق آلية التمويل غير التقليدي نهاية 2017 أعاد بنك الجزائر تفعيل عمليات إسترجاع السيولة بداية من جانفي 2018 حتى 2019 بمعدل ثابت قدر ب: 3,5 % و 3,25 % سنة 2020¹ ، ولم يستخدمها في سنة 2021. أما بالنسبة لإسترجاع السيولة لمدة ثلاثة أشهر دخلت حيز التنفيذ سنة 2005 بمعدل 1,9 % وشهدت إرتفاعا محسوسا إلى غاية 2007 أين بلغ معدلها 2,25 % ومن سنة 2008 بدأت بالإنخفاض لتستقر عند معدل 1,25 % سنة 2016، وتم الإستغناء عنه في باقي السنوات. وقام بنك الجزائر بإدراج تقنية إسترجاع السيولة لمدة ستة أشهر بمعدل 1,5 % سنة 2016.

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر ، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر ، 2019 ، ص 142.

02-2 معدلات تسهيلة الوديعة المغلة للفوائد:

من أجل مواجهة السيولة الزائدة تم إدخال أداة جديدة تسمى تسهيلة الوديعة المغلة للفوائد في سنة 2005 وهي وديعة البنوك التجارية لدى البنك المركزي في أجل قصير جدا 24 ساعة تستحق عنه فائدة ثابتة يعلن عنها هذا الأخير وللتوضيح أكثر نستعين بجدول الذي يبين عمليات تدخل بنك الجزائر بهذه الأداة:

الجدول رقم (06) : تطور معدلات تدخل بنك الجزائر بتسهيلات الودائع المغلة للفائدة خلال الفترة من 2005 إلى 2015

السنة	2006-2005	2008-2007	2015-2009
معدل تدخل بنك الجزائر (%)	0,3	0,75	0,3

المصدر: الإحصائيات الثلاثية لبنك الجزائر على الموقع

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

يتبين من الجدول أعلاه أن معدلات تسهيلات الودائع المغلة للفوائد قد إستقرت عند 0,3 % خلال سنتي 2006-2005 و 2009-2015 ماعدا سنة 2008-2007 إرتفعت إلى 0,75 % حيث مكنت هذه الأداة من إمتصاص فائض السيولة بشكل متزايد منذ إستخدامها ، ولكنه تم التخلي عنها نتيجة إنخفاض أسعار النفط.

02-3 سياسة التيسير الكمي (التمويل غير التقليدي):

بسبب إنخفاض أسعار النفط في منتصف سنة 2014 قامت الحكومة الجزائرية بإستخدام التيسير الكمي إتجاه أو ما يعرف بالتمويل غير التقليدي حديث للسياسة النقدية في أكتوبر 2017 وفق القانون رقم: 10/17 المؤرخ في 11/10/2017 المعدل والمتمم للأمر 11/03 والمتعلق بقانون النقد والقرض والذي بمقتضاه قام البنك المركزي دون تغطية وضخ الأموال بشكل مباشر في الإقتصاد عبر شراء سندات الدين

دراسة فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم (دراسة تحليلية لحالة الجزائر من 2000 إلى 2021)

الحكومية من أجل تغطية إحتياجات تمويل الخزينة ولمدة 05 سنوات وذلك تجنباً للجوء إلى المديونية الخارجية¹.

وفي ظرف تميز بعجز رصيد المدفوعات خلال سنة 2018 نجد أن قيم التمويل غير التقليدي المتبعة من طرف الحكومة في تزايد مستمر أين تمت طباعة 2185 مليار دج خلال الفترة الأخيرة من سنة 2017 وطباعة 3585 مليار دج في جانفي 2018 وإرتفع مرة أخرى وذلك بعد المصادقة على تعديل قانون النقد والقرض في المادة 45 مكرر من الأمر 11-03 الذي يسمح بإستخدام التمويل غير التقليدي².

مما سبق نستخلص:

ان الجزائر لم تنجح في إستخدامها للأدوات التقليدية كمعدل إعادة الخصم فقد قامت بالتخلي عنه في سنة 2001 بسبب تشكيل فوائض نتيجة لإرتفاع أسعار النفط فلجأت إلى إستخدام معدل الإحتياطي الإجباري بحيث تم تخفيض المعدل سنة 2016-2017 نتيجة لتدهور أسعار المحروقات، في 2018-2019 تم الرفع في معدله بسبب تطبيق التمويل غير التقليدي اما في 2020-2021 تم التخفيض في المعدل بسبب الأزمة الصحية التي أثرت على الإقتصاديات. إستخدمت الجزائر الادوات الحديثة كمعدلات آلية إسترجاع السيولة بسبب إرتفاع أسعار النفط، معدلات تسهيلة الوديعة المغلة للفوائد وتم التخلي عنها بسبب إنخفاض أسعار النفط ولجأت إلى طبع النقود عن طريق سياسة التمويل غير التقليدي.

¹ الجريدة الرسمية، 2017، ص 4.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، 2019، ص 142.

المبحث الثالث : تقييم فعالية السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم

المطلب الأول: تقييم سياسة إستهداف التضخم

تبننت السلطة النقدية سياسة إستهداف التضخم من أجل تقليل من شدة الضغوط التضخمية حيث إستهدفت معدل تضخم صريح نسبته 4 % إلى غاية 2021 بعد أن كان الإستهداف ضمنى في 2010 بنسبة 3 % ولتقييم هذه السياسة نقوم بحساب معدل الإنحراف في هذه السنوات ومن أجل توضيح أكثر نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (07) : معدل الإنحراف بين معدل التضخم الفعلي والمعدل المستهدف خلال الفترة من: 2010 إلى 2021 .

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل التضخم الفعلي	3.91	4.52	8.89	3.36	2.92	4.78	5.35	5.60	4.30	1.95	2.42	7.23
معدل التضخم المستهدف	3	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
معدل الإنحراف	-0.09	0.52	4.89	-0.74	-1.08	0.78	1.35	1.6	0.3	-2.05	-1.58	3.23

المصدر من إعداد الطالبتين

إن معدل التضخم الفعلي تجاوز معدل التضخم المستهدف في كل السنوات ماعدا سنة 2013-2014 فرغم الجهود التي بذلها البنك المركزي لم يستطع التحكم في إرتفاع الأسعار ومعدلات التضخم ،ومنذ 2018 أين إعتمدت الدولة على إمتصاص السيولة نجحت في تخفيض معدل التضخم إلى غاية 2020 بلغ 2,42% .

أما من جهة معدل الإنحراف نجد أن الجزائر وصلت إلى معدل تضخم أقل من المستهدف في خمس(05) سنوات (2010-2013-2014-2019-2020) حيث كان معدل الإنحراف سالب، وفي ثلاثة(03) سنوات (2011-2015-2018) كان معدل الإنحراف أقل من 1% أي أن الدولة نجحت في ثمانية (8) سنوات من أصل 12 سنة بنسبة 66,76 % ، وفي أربعة(4) سنوات (2012-2016-2017-2021) تراوح معدل الإنحراف بين 1,35 % و 4,89% أين فشلت جراء الأزمات الإقتصادية الدولية .

المطلب الثاني: علاقة تطور الكتلة النقدية بمعدل التضخم

الجدول رقم (08) : علاقة تطور الكتلة النقدية بمعدل التضخم

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل التضخم	3.91	4.52	8.89	3.36	2.92	4.78	5.35	5.60	4.30	1.95	2.42	7.23
معدل النمو M2	15.4	19.9	10.9	8.4	14.6	0.1	0.8	6	6	0.78	7.12	12.79

من خلال الجدول نلاحظ أن التغيرات التي تحدث في حجم الكتلة النقدية لا تنعكس على معدلات التضخم وهذا ما يعكس ضعف العلاقة النظرية الكمية للنقود في حالة الجزائر ، هنا نلاحظ إنخفاض حجم المعروض النقدي من 19,9 % سنة 2011 إلى 10,9 % سنة 2012 مقابل ذلك إرتفع معدل التضخم سنة 2011 وبلغ ذروته في سنة 2012 قدر بـ 8,89 % وهناك تباطؤ في وتيرة التوسع النقدي والذي يرجع إلى التضخم المستورد نتيجة إرتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية.

إن أسباب التضخم في الجزائر ليست نقدية بحتة حيث نلاحظ في 2015 و 2016 إنخفاض في حجم الكتلة النقدية من 0,1 % إلى 0,8 % في مقابل ذلك إرتفاع معدل التضخم من 4,78 إلى 5,35 % وحسب تصريح محافظ بنك الجزائر أنه لا يمكن إرجاع حدة التضخم خلال هذه الفترة إلى المحددات الكلاسيكية (تطور حجم الكتلة النقدية، التضخم المستورد) للتضخم وإنما تنترجم إلى ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات ، كما نلاحظ أنه في الفترة 2019 إلى 2021 إرتفاع في معدل نمو الكتلة النقدية واصل التضخم في الإرتفاع ليصل إلى أعلى معدله الذي قدر بـ 7,23 % في سنة 2021.

خلاصة الفصل:

كما تبين من الدراسة أن الجزائر عانت من إنعكاسات ظاهرة التضخم ومعالجة هذا الأخير لا يعتمد فقط على السياسة النقدية كضبط كمية النقود وإنما يعتمد هو الآخر على ضبط الواردات وبالتالي التحكم في سياسة التجارة الخارجية وتفعيل أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة وإعطاء إستقلالية فعلية للبنك المركزي والعمل على تطوير السوق المالي.

خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة ظاهرة التضخم والحد من آثارها على الإقتصاد والمجتمع وذلك من خلال تطبيق السياسة النقدية وهي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود والتحكم فيه لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية بصفة عامة، وأهداف السياسة النقدية بصفة خاصة ، وقد عمل بنك الجزائر على معالجة هذه الظاهرة منذ سنة 2000 والحد من خطورتها على الإقتصاد الوطني وذلك من خلال بناء وضعية نقدية يمكن فيها التحكم في عرض النقود قدر الإمكان وبشكل يسمح بالتعامل الجيد والسليم مع ظاهرة التضخم وذلك بالإستناد على أدوات السياسة النقدية التي يمكن تطبيقها في الجزائر وتتناسب مع إقتصادها وذلك من خلال دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2021 ، حيث قسمت الدراسة إلى ثلاث(03) فصول توزعت كما يلي:

في الفصل الأول تناولنا فيه التضخم الذي يعتبر ظاهرة إقتصادية غير مرغوب فيها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية ويعتبر التضخم الجامح من أخطر أنواع التضخم مما يخلفه من آثار سلبية، وللكشف عن وجود التضخم في اقتصاد ما ينبغي الإستناد في ذلك إلى مقياس علمي يقيس مداه ودرجته خلال فترة من الزمن .

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى السياسة النقدية فهي تعمل على تحقيق غايات السلطة النقدية والإهتمام بالجانب النقدي من خلال أدوات تختص بها هذه السياسة (كمية ونوعية) وبإعتبار أن النقود هي الموضوع الرئيسي لهذه السياسة فقد نالت إهتمام العديد من التحليلات والتفسيرات الخاصة بالنظريات الإقتصادية إضافة إلى ذلك فهي توضح مختلف الأهداف (الأولية، الوسيطة أو النهائية) ، والإتجاهات التي تصنف السياسة النقدية إلى إتجاه توسعي وإنكماشى ومختلط ، وكل هذه الإتجاهات تطبق حسب حالة الإقتصاد العامة وبما يتناسب مع ظروفه.

أما في الفصل الثالث فقد قمنا بدراسة تحليلية لحالة الجزائر من 2000-2021 حيث تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه الظاهرة ، ويمكن القول بأن السياسة النقدية لعبت دورا هاما في معالجة التضخم من خلال تطبيق أدواتها المباشرة أو غير مباشرة، من خلال تطبيق البنك المركزي لمعدل الفائدة ومعدل إعادة الخصم ومعدل الإحتياطي الإجباري أثر لحد ما على حجم الكتلة النقدية ، كما يمكن للبنك المركزي في إطار القضاء على التضخم أن

يعمل على تحفيز الإنتاج مما يؤدي إلى وفرة المعروض فتتخفض الأسعار، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً- نتائج الدراسة :

- من خلال ما سبق توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:
- تستخدم السلطات النقدية السياسة النقدية من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي .
- تتكون أدوات السياسة النقدية من أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، يكمن الفرق بينهما في طريقة تأثيرهما حيث أن الأدوات الغير مباشرة هي التي تعمل من خلال السوق النقدية .
- يعتبر التضخم ظاهرة قيد الدراسة ومحل إهتمام وذلك بالنسبة للسياسة النقدية بصفة خاصة .
- يتمتع البنك المركزي في الجزائر بدرجة إستقلالية غير تامة بسبب تدخل الحكومة في تعيين المحافظين وكذا تعيين ممثلي الحكومة في مجلس إدارة البنك مما يؤثر سلبا على التوجهات الصارمة في السياسة النقدية وبذلك تتأثر قرارات البنك.

ثانياً- نتائج إختبار فرضيات الدراسة :

- تعد السياسة النقدية إنعكاس للفكر الإقتصادي وذلك من خلال تطورها التاريخي، وهذا ما أدى إلى تضارب الآراء المفسرة له لمختلف المفكرين الإقتصاديين حيث نجد أن مهتما إقتصر في الفكر الكلاسيكي السيطرة على الكمية المعروضة من النقود ، ثم إنتقلت إلى السعي نحو تحقيق التوازن الإقتصادي في سوق النقد والسلع من خلال الفكر الكينزي أما حديثا فهي تحاول التأثير على مجمل النشاط الإقتصادي وذلك بإستعمال أدواتها المباشرة والغير مباشرة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى.
- تؤدي السياسة النقدية دورا محوريا في القضاء على التضخم ، وذلك نظرا لأن التضخم يعتبر ظاهرة نقدية ترتبط بالزيادة في كمية النقود أو إرتفاع الطلب أو ترتبط من جهة أخرى بإنخفاض حجم المعروض أو بإرتفاع الأسعار، غير أنه أحيانا قد ترتفع الأسعار

لأسباب لا علاقة لها بالمستوى الداخلي خاصة في الإقتصادات التي تستورد السلع من الخارج وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- تفتقر السياسة النقدية في الجزائر إلى الفعالية بسبب محدودية إستقلالية البنك وبسبب إختيارات الحكومة التوسعية لصالح تحفيز الإستثمار وهو ما يؤثر فعلا على الإختيارات النقدية للبنك على الرغم من أن أهداف توسيع الإستثمار ترمي إلى القضاء من جانب معين على التضخم من خلال رفع نسبة الإنتاج الداخلي وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ثالثا - التوصيات :

1. تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وخاصة مايتعلق بسيولة السوق المفتوحة.
2. تعزيز إستقلالية البنك المركزي وتطوير نظم المعلومات له ليمارس سياسته النقدية بشكل فعال.
3. التحكم في عرض النقود لتحقيق الإستقرار النقدي (إصدار الكتلة النقدية) .
4. إيجاد تقارب بين الطبقات المجتمعية من حيث الدخل.
5. العمل على تفعيل الصادرات خارج المحروقات وتشجيعها.

رابعا - آفاق الدراسة:

وفي نهاية الدراسة سوف نحظى بمجموعة من المواضيع التي يمكن تناولها في المستقبل والتي نراها مكملة لموضوعنا هذا:

- تأثير الصدمات النفطية على فعالية السياسة النقدية في إستهداف معدلات التضخم.
- محددات التضخم ودور السياسة النقدية في معالجته في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- 01- أحمد محمد أحمد أبو طه، التضخم النقدي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012.
- 02- أحمد مصطفى فريد سهير، محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000.
- 03- إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في العلوم الإقتصادية - ط1- دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- 04- البكري أنس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002
- 05- الروبي نبيل، نظرية التضخم - ط 2 - مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984
- 06- بوشاشي بوعلام، الأمين الأمين في الإقتصاد- ط 1 - دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة
- 07- ثامر علوان المصلح، علم الإقتصاد الجزئي والكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2005
- 08- جمال خريس، أيمن أبو خضير، عماد خصاونة، النقود والبنوك - ط1- دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، 2002
- 09- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2005
- 10- د/ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005
- 11- رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، 2013
- 12- عبد الله خبايا، الإقتصاد المعرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013
- 13- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية - ط 1 - دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004

قائمة المصادر والمراجع

- 14- غازي حسين عناية، التضخم المالي – ط1 – مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2006
- 15- فليح حسن خلف، الإقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، عمان ، 2007
- 16- مجدي عبد الفتاح سليمان ، علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة 2002
- 17- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي ، دار المسيرة ، عمان ، 2007.
- 18- مروان عطوان، مقاييس إقتصادية: النظريات النقدية، ط1- دار البحث للطباعة والنشر، 1989
- 19- مغاوري شلبي علي ، اليورو، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق, 2000.
- 20- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنش، جامعة الموصل، 1995.
- 21- نبي هاني حسين، إقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2003
- 22- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الإقتصاد الإسلامي – ط1- ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان، 2010.

أطروحات الدكتوراه :

- 01- بدرة العيساوي، نجاه ولد خصام، دراسة السياسة النقدية في ظل الاوضاع الإقتصادية، رسالة دكتوراه، المركز الجامعي بالمدية، دفعة 2004 .
- 02- بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الإقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص اقتصاد مالي ، باتنة، 2015-2016.
- 03- شيخة سفيان، مشاكل التضخم في الجزائر، رسالة دكتوراه، تخصص مالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2003.

قائمة المصادر والمراجع

04- عبد اللطيف حدادي، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص إقتصاد مالي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، سيدي بلعباس، 2016-2017.

رسائل الماجستير :

01- أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود مالية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر، 2005-2006 .

02- أمينة دبات، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي، كلية العلوم الاقتصادية واتسيير، تلمسان، 2014-2015.

03- بن عبد الفتاح دحمان ،محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج التكييف لصندوق النقد الدولي، رسالة الماجستير غير منشورة معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

04- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي في حالة الجزائر (1990-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

05- شمول حسينة، أثر إستقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة الماجستير، المركز الجامعي، المدية، 2001.

06- هتهات السعيد، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، كلية الحقوق العلوم الاقتصادية، ورقلة، 2005-2006.

محاضرات وبحوث ومجلات إقتصادية :

01- بلغزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية - ط 2 - الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004 .

02- علي مكيد، اثر السياستين النقدية والمالية في التضخم، بحوث اقتصادية عربية، 2017.

03- هتهات السعيد، بختي إبراهيم "دراسة قياسية تنبؤية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2002-2020)" ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية العدد 02 (ديسمبر 2020) .

تقارير بنك الجزائر السنوية:

- 01-التقرير السنوي لبنك الجزائر ، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر ، 2018 .
- 02-التقرير السنوي لبنك الجزائر ، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر ، 2019 .
- 03-التقرير السنوي لبنك الجزائر ، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر ، 2019 .
- 04-التقرير السنوي لبنك الجزائر ، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر ، 2019 .

الجريدة الرسمية:

- 01-الجريدة الرسمية، 2017 .



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): بن عبد الله خديجة المولود(ة) بتاريخ: 08 - 10 - 1988 ب: عين الملح

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (نوس) رقم: 207709360 الصادرة بتاريخ: 2022/04/03 عن: بلدية عين الملح

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2023-2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم

دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (2000 - 2021)

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.


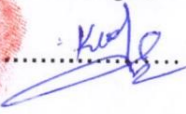
حرر بتاريخ: 2024/06/13

هد لأجل التصديق على

وقيع السيد

موضوع: 3 جوان 2024

التوقيع و البصمة

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه ضابط الحالة المدنية


بلدية عين الملح



تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)



أنا الممضي أسفله،

السيد: بلوطان حنات الصفة: طالب.

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 10560448 والصادرة بتاريخ: 21-07-2014م

المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية.

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

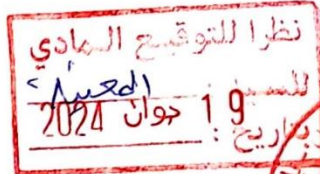
دور السياسة النقدية في معالجة التضخم
دراسة تحليلية لحالة الجزائر من (2000 - 2021)

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية

المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/06/19

الإمضاء



عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض من
عون مكتب الإدارة الإقليمية
للجامعة

